وزارة التـــــعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مـــــذكرة تخرج لنيـــل شهـــــــــادة المـــــــاستر

فرع علوم مالية

تخصص مالية المؤسسات

الموضوع:

المردودية في البنوك
دراسة حالة البنوك الجزائرية

من إعداد الطالبة:
– موشارة منال

تحت إشراف الأستاذ:
* بن جدو عبد السلام

السنة الجامعية: 2013/ 2014.

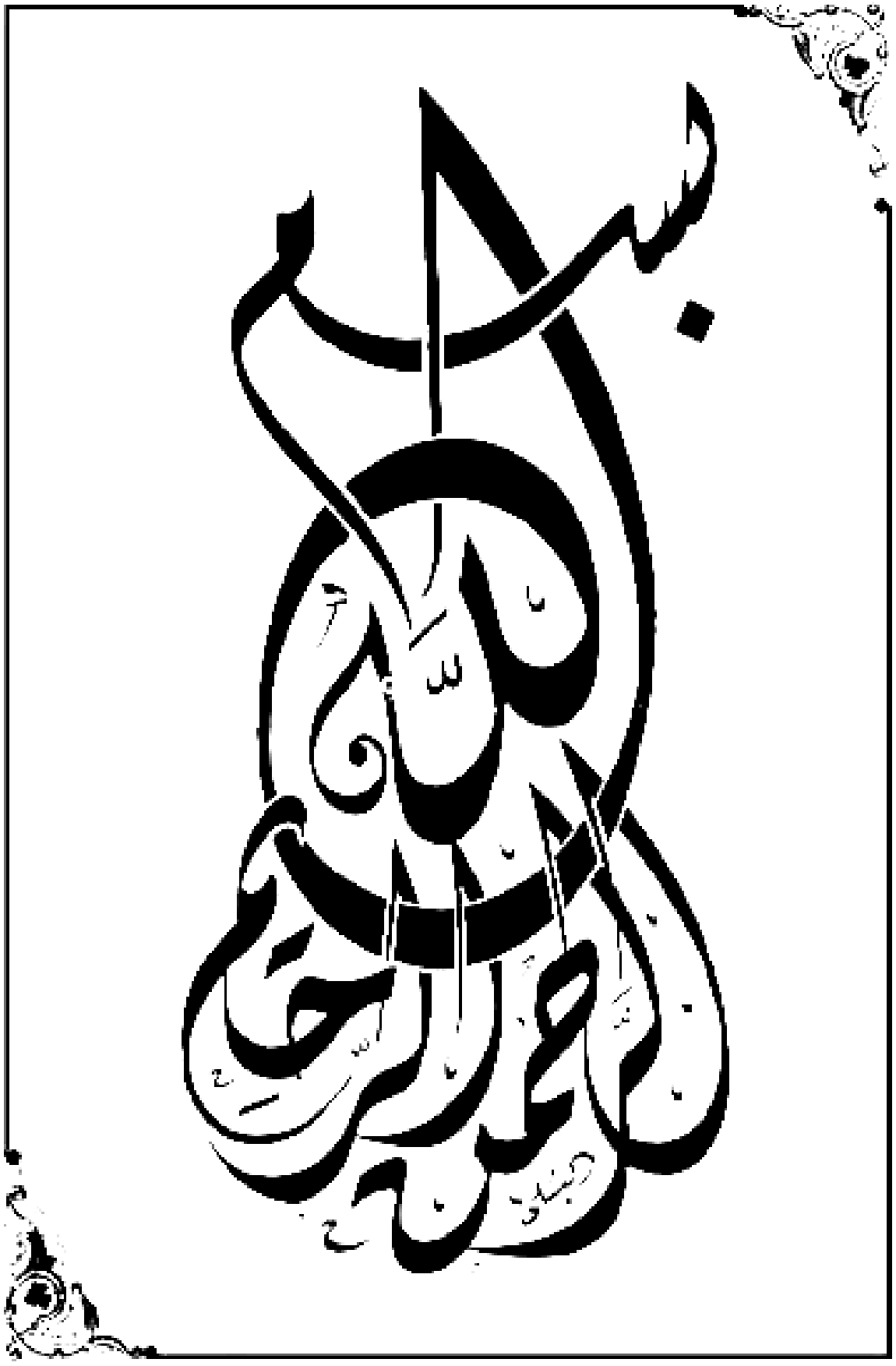

شكر وعرفان

اللهم أعوذ بك من قلب لا يخشع وعين لا تدمع وعلم لا ينفع ودعاء لا يستجاب، أحمد الهادي إلى الصراط المستقيم، إلى الذي له العزة والجبروت وبيده الملك والملكوت، وله الأسماء الحسنى والنعوت إلى الله عز وجل.

وأصلي وأسلم على أشر ف خلق الله وعلى اله وصحبه ومن اهتدى بهدية إلى يوم الدين.

أتقدم بالشكر الجزيل الحامل لكل معاني الامتنان والعرفان بالجميل إلى الأستاذ المشرف "بن جدو عبد السلام" لقبوله الإشراف على هذا العمل وحسن التوجيه والمتابعة

كما أتوجه بخالص التقدير الامتنان لجميع أساتذة قسم علوم التسيير وخاصة أساتذة تخصص مالية المؤسسات على جهودهم المبذولة لكي نرتقي أعلى المراتب
إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد.

الفهرس العام.

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

المقدمة العامة.....	أ–جـ
الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول البنوك	
تمهيد.....	2
المبحث الأول: مدخل عام للبنوك.....	3
المطلب الأول: نشأة وتطور البنوك.....	3
المطلب الثاني: تعريف البنوك وأنواعها.....	4
الفرع الأول: تعريف البنوك.....	4
الفرع الثاني: أنواع البنوك.....	5
المطلب الثالث: أهداف ووظائف البنوك.....	7
الفرع الأول: أهداف البنوك.....	7
الفرع الثاني: وظائف البنك	8
المبحث الثاني: هيكل المطلوبات والموجودات في البنوك.....	10
المطلب الأول: الميزانية العمومية للبنوك.....	10
المطلب الثاني: هيكل المطلوبات للبنوك.....	11
الفرع الأول: الودائع.....	11
الفرع الثاني: الأموال المقترضة.....	12
الفرع الثالث: رأس المال المملوك.....	12
المطلب الثالث: هيكل الموجودات للبنوك.....	13
الفرع الأول: الأصول ذات السيولة الكاملة.....	13
الفرع الثاني: الأصول ذات السيولة العالية.....	14
الفرع الثالث: الأصول ذات السيولة المنخفضة أو الجامدة.....	15

خلاصة.....	**16**
الفصل الثاني: المردودية البنكية	
تمهيد.....	**18**
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المردودية.....	**19**
المطلب الأول: ماهية المردودية.....	**19**
الفرع الأول: تعريف المردودية.....	**19**
الفرع الثاني: خصائص المردودية.....	**20**
الفرع الثالث: أهداف المردودية.....	**21**
الفرع الرابع: أهمية المردودية.....	**21**
المطلب الثاني: أنواع المردودية البنكية.....	**22**
الفرع الأول: المردودية المالية.....	**22**
الفرع الثاني: المردودية الاقتصادية.....	**22**
المطلب الثالث: المعلومات المالية اللازمة لحساب المردودية.....	**23**
المبحث الثاني: محددات المردودية البنكية.....	**25**
المطلب الأول: تكوين النتيجة وأهم العوامل المؤثرة فيها.....	**25**
الفرع الأول: تكوين النتيجة.....	**25**
الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في تحقق النتيجة.....	**28**
المطلب الثاني: تحليل المردودية البنكية.....	**30**
الفرع الأول: تحليل المردودية الاقتصادية(ROA).....	**30**
الفرع الثاني: تحليل المردودية المالية (ROE).....	**34**
خلاصة.....	**36**
الفصل الثالث: المردودية في البنوك الجزائرية	
تمهيد.....	**38**
المبحث الأول: تطور الجهاز البنكي الجزائري.....	**39**
المطلب الأول: الجهاز البنكي الجزائري قبل إصلاحات1990.....	**39**

الفرع الأول: مرحلة إنشاء جهاز بنكي وطني.....	**39**
الفرع الثاني: الإصلاح المالي والبنكي.....	40
الفرع الثالث: مرحلة إعادة هيكلة المؤسسات البنكية.....	40
الفرع الرابع: إصلاحات(1986/ 1988).....	**40**
المطلب الثاني: إصلاحات قانون النقد والقرض.....	**41**
الفرع الأول: مضمون قانون النقد والقرض.....	**41**
الفرع الثاني: أهداف قانون النقد والقرض.....	**42**
الفرع الثالث: تعديل قانون النقد والقرض.....	**43**
الفرع الرابع: إصلاحات السياسة النقدية والبنكية.....	**43**
المطلب الثالث: الجهاز البنكي الجزائري الحالي والحصص السوقية بحسب الملكية.....	**44**
الفرع الأول: الجهاز البنكي الجزائري الحالي.....	**44**
الفرع الثاني: الحصص السوقية للبنوك بحسب الملكية.....	**46**
المبحث الثاني: تحليل مردودية البنوك الجزائرية.....	**49**
المطلب الأول: المردودية الاقتصادية والمالية للبنوك الجزائرية.....	**49**
الفرع الأول: المردودية الاقتصادية(ROA) للبنوك الجزائرية.....	**49**
الفرع الثاني: المردودية المالية (ROE) للبنوك الجزائرية.....	**50**
المطلب الثاني: أهم محددات مردودية البنوك الجزائرية	**52**
الفرع الأول: الرافعة المالية.....	**52**
الفرع الثاني: معدل الربحية.....	**53**
الفرع الثالث: معدل دوران الأصول.....	**54**
الفرع الرابع: هامش الوساطة وهامش خارج الوساطة.....	**55**
المطلب الثالث: تحليل النتائج.....	**57**
الفرع الأول: تحليل نتائج المردودية الاقتصادية.....	**58**
الفرع الثاني: تحليل نتائج المردودية المالية.....	**59**
خلاصة.....	**60**

الخاتمة العامة.....	61
قائمة المراجع	

فهرس الأشـــــــــكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	أوجه النشاط الأساسي للبنك.	8
(1-2)	الأرصدة الوسيطية للتسيير.	26
(2-2)	هامش أسعار الفائدة في البنوك العاملة في الدول العربية عام 2007.	31
(3-2)	تكاليف التشغيل للبنوك العاملة في الدول العربية عام 2007.	32
(4-2)	نموذج المردودية المالية.	35
(1-3)	حصص البنوك العمومية والخاصة من إجمالي الودائع (2012/2008).	47
(2-3)	حصص البنوك العمومية والخاصة من إجمالي القروض الممنوحة (2012/2008)	48
(3-3)	المردودية الاقتصادية للبنوك الجزائرية (2011/2008)	50
(4-3)	المردودية المالية للبنوك الجزائرية (2011/2008).	51
(5-3)	الرافعة المالية للبنوك الجزائرية (2011/2008).	52
(6-3)	معدل الربحية للبنوك الجزائرية (2012/2008)	53
(7-3)	معدل دوران الأصول للبنوك الجزائرية (2010/2008).	54
(8-3)	هامش الوساطة للبنوك الجزائرية (2010/2008).	56
(9-3)	الهامش خارج الوساطة للبنوك الجزائرية (2010/2008)	57
(10-3)	المردودية الاقتصادية وأهم المؤشرات المساهمة في تحقيقها.	58
(11-3)	المردودية المالية وأهم المؤشرات المساهمة في تحقيقها.	59

فهرس الجـــــــــــداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	نموذج الميزانية العمومية مختصرة.	10
(1-2)	نموذج حسابات النتائج مختصر.	24
(2-2)	مكونات الناتج البنكي الصافي للبنوك التجارية الفرنسية.	27
(1-3)	بعض إصلاحات السياسة النقدية في البنوك الجزائرية.	44
(2-3)	حصص البنوك العمومية والخاصة من إجمالي الودائع (2012/2008)	46
(3-3)	حصص البنوك العمومية والخاصة من إجمالي القروض الممنوحة (2012/2008).	48
(4-3)	المردودية الاقتصادية للبنوك الجزائرية (2011/2008).	49
(5-3)	المردودية المالية للبنوك الجزائرية (2011/2008).	51
(6-3)	الرافعة المالية للبنوك الجزائرية (2011/2008).	52
(7-3)	معدل الربحية للبنوك الجزائرية (2010/2008).	53
(8-3)	معدل دوران الأصول للبنوك الجزائرية (2010/2008).	54
(9-3)	هامش الوساطة للبنوك الجزائرية (2010/2008).	55
(10-3)	الهامش خارج الوساطة للبنوك الجزائرية (2010/2008).	56

المقدمة العامة

المقدمة العامة

يهدف من الجهاز البنكي في الجزائر – كغيرها من الدول النامية – على النشاط التمويلي، ويستأثر هذا القطاع ـــ في ظل غياب سوق فعالة للأوراق المالية على الجانب الأعظم من مدخرات الجمهور، بناء على ذلك فإن تطوير والنهوض بهذا القطاع يشكل أحد متطلبات التنمية الاقتصادية، وهو ما يستوجب الاهتمام بموضوع تقييم الأداء المالي في المؤسسة البنكية بطرق موضوعية، من أجل الوقوف على الانحرافات والاختلالات للمساعدة في صناعة القرار التقويمي المناسب، من أجل زيادة مستوى الفعالية والكفاءة، وبالتالي الاقتراب من حالة الاستغلال الأمثل للموارد، وهو ما من شأنه أن يحقق الأهداف المتقاطعة بين إدارة البنك والأطراف الخارجية ذات الاهتمام.

ومع سيطرة واحتكار البنوك العمومية الجزائرية لما يقارب 90% من النشاط البنكي في السوق الوطنية، فإنه من الضروري الاهتمام بموضوع تقييم الأداء المالي فيها من أجل معرفة المستوى الحقيقي لاستغلال الموارد المتاحة، وكشف الاختلالات والمساعدة على تصحيحها، بهدف الرفع من كفاءتها وفعاليتها محليا للمساهمة في تحقيق التنمية الوطنية، ومسايرة تطورات الصناعة البنكية الحديثة وتعزيز القدرة على منافسة البنوك الخاصة الوطنية والأجنبية.

ورغم أن هناك العديد من المؤشرات لقياس الأداء المالي للبنوك[1] فإن معدلات العائد بمختلف أنواعها أو ما نفضل أن نطلق عليه اسم المردودية، تظل المؤشرات الأكثر استخداما في مجال التشخيص المالي للمؤسسات البنكية للحكم على مدى كفاءتها وفعاليتها في استخدام مواردها،كما تمثل المردودية ضمانا مهما للدائنين (المودعين والمقرضين) خاصة إذا حسبت على أساس نقدي، فهي تقيس لنا مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته.

وقد تتأثر المردودية في البنوك بجملة من المحددات تختلف أهميتها النسبية من حيث درجة وشدة تأثيرها مما يستدعي دراستها وتحديد أهميتها في التأثير على المردودية لكي يتم في ضوء ذلك وضع السياسات الملائمة الكفيلة بتحسين المردودية البنكية.

على ضوء ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما هي أهم العوامل والمتغيرات التي تؤثر على مردودية البنوك؟ ولماذا تتفاوت المردودية في البنوك الجزائرية ما بين العامة والخاصة؟

*-أهمها: مؤشر القيمة المضافة الاقتصادية ومؤشر القيمة المضافة السوقية.

تثير هذه الإشكالية العديد من التساؤلات الفرعية نوجزها فيما يلي:

- ما هو أهم مصدر لأموال البنوك؟ وما هي أهم استخداماتها؟
- ما المقصود بالمردودية ومن هي الأطراف المستفيدة من تحقيقها؟
- ما هي أهم محددات مردودية البنوك الجزائرية؟

للإجابة على التساؤلات التي تم طرحها سابقا تم وضع الفرضيات التالية:

- يرجح أن يكون أهم مصدر لأموال البنوك هو الودائع.
- لعل أهم استخدام للأموال هو منح القروض.
- يمكن أن تكون المردودية مقياسا لمساهمة كل وحدة نقدية من الأموال المستثمرة في تحقيق النتائج.
- لعل المساهمين هم الطرف المستفيد من تحقيق المردودية.
- يمكن أن يكون الرفع المالي أهم محدد لمردودية البنوك الجزائرية.

تتطلع الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الوقوف على مصادر أموال البنوك واستخداماتها بغية التعرف على واقع هذه المصادر وأساليب استخدامها.
- التعريف بالمردودية وإبراز أهميتها بالنسبة للدولة والمسيرين والمساهمين.
- التعرف على أهم المحددات التي من شأنها التأثير في المردودية البنكية.
- البحث عن مدى تمايز (تباين) مردودية البنوك الجزائرية للفترة(2008-2011) تبعا لطبيعة الملكية.
- الخروج باقتراحات من شأنها تحسين المردودية ومعالجة الأسباب التي تؤدي إلى انخفاضها.

للإجابة على الإشكال المطروح واختبار مدى صحة الفرضيات استخدمنا في الدراسة المنهج الوصفي لتوضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالبنوك والمردودية، كما استعملنا المنهج التحليلي من خلال تحليلنا لمردودية البنوك الجزائرية (العمومية والخاصة).

تجدر الإشارة إلى أنه تم الاعتماد في إنجاز هذا البحث على مجموعة من الكتب المطبوعة باللغة العربية والفرنسية وكذلك الأبحاث والدراسات التي تناولت الموضوع بشكل مباشر أو غير مباشر،كما تم الاعتماد على الملتقيات والتقارير.

ولقد اقتصرنا في هذا البحث على دراسة معدلات المردودية كمؤشرات لقياس الأداء المالي للبنوك دون غيرها من المؤشرات التي تؤدي نفس الغرض، كما ركزنا على حساب معدلات المردودية في البنوك على أساس الاستحقاق وليس على أساس نقدي وذلك لقلة المعلومات حول التدفقات والنتائج النقدية، أما بالنسبة لدراسة حالة البنوك الجزائرية فقد شملت البنوك مجتمعة، وليس عينة منها فقط، مع تقسيمها حسب طبيعة ملكيتها (عمومية وخاصة)، بينما امتدت الدراسة زمنيا لتغطية الفترة ما بين (2011/2008) مع الإشارة إلى تعذر

تحليل بعض متغيرات الدراسة خلال سنوات معينة، وهذا راجع لعدم توفر المعلومات اللازمة والمتعلقة بتلك سنوات.

توجد بعض الدراسات التي تناولت موضوع المردودية في البنوك سواء بشكل مباشر أو غير مباشر نذكر منها مايلي:

- دراسة باسل جبر حسن أبو زعيتر (2006) تحت عنوان العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين والتي تهدف إلى تحديد وقياس الأثر الذي تحدثه العوامل أو المتغيرات المستقلة المتمثلة في (نسبة السيولة النقدية، نسبة الأصول الثابتة إلى حقوق المساهمين، الرافعة المالية، صافي الفوائد، إجمالي الموجودات، حقوق الملكية، عمر المصرف، عدد الموظفين، عدد الفروع) على ربحية المصارف العاملة في فلسطين (2004/1996)، حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية طردية معنوية إحصائيا بين كل من (صافي الفوائد، حقوق الملكية، عدد الموظفين، عدد الفروع) من جهة وربحية المصارف التجارية مقاسة (بمعدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية) من جهة أخرى، وكذلك وجود علاقة ارتباطية عكسية معنوية إحصائيا بين نسبة السيولة النقدية والربحية مقاسة بمعدل العائد على الموجودات.
- دراسة سيرين سميح أبو رحمة (2009) تحت عنوان السيولة وأثرها في العائد والمخاطرة والتي تهدف إلى الوقوف على طبيعة وأبعاد العلاقة بين عناصر إدارة السيولة وكل من العائد والمخاطرة والتعرف على قدرة الإدارة المصرفية في إدارة واستثمار السيولة المصرفية وأثارها في العائد والمخاطرة، وكذلك التعرف على مدى تطبيق المصارف التجارية الفلسطينية نسب السيولة المعمول بها لدى سلطة النقد الفلسطينية، وتوصلت هذه الدراسة إلى عدم وجود ارتباط بين السيولة ومعدل العائد للمصارف التجارية الفلسطينية مجتمعة، كما ثبت عدم وجود علاقة ارتباط وتأثير بين السيولة المصرفية ومؤشرات مخاطرة السيولة للمصارف التجارية الفلسطينية مجتمعة، وثبت أيضا أن إدارات جميع المصارف الفلسطينية تلتزم بتطبيق نسب السيولة المعمول بها لدى سلطة النقد الفلسطينية.

لقد تناولت الدراستين السابقتين جوانب مختلفة، أما دراستنا فيمكننا القول أنها تتفق نوعا ما مع بعض متغيرات دراسة أبو زعيتر.

من أجل بلوغ الأهداف المرجوة واختبار صحة الفرضيات تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول جاء الفصل الأول تحت عنوان مفاهيم أساسية حول البنوك حيث قسم إلى مبحثين خصص المبحث الأول للحديث عن ماهية البنوك أما المبحث الثاني فقد خصص للحديث عن هيكل الموجودات والمطلوبات للبنوك،أما الفصل الثاني فكان تحت عنوان المردودية البنكية قسم إلى مبحثين تناول المبحث الأول مختلف المفاهيم المتعلقة بالمردودية، أما المبحث الثاني فقد تناول الحديث عن أهم المحددات المؤثرة في المردودية، وأخيرا الفصل الثالث

والذي كان تحت عنوان دراسة حالة البنوك الجزائرية فقد تناول في مبحثه الأول تطور الجهاز البنكي الجزائري أما مبحثه الثاني فقد كان تحت عنوان تحليل مردودية البنوك الجزائرية.

ومن أهم صعوبات هذه الدراسة قلة المراجع المتعلقة بالمردودية البنكية وكذلك صعوبة الحصول على بعض المعلومات التطبيقية لبعض سنوات الدراسة.

الفصل الأول
مفاهيم أساسية حول البنوك

تمهيد:

تعتبر البنوك من المؤسسات المالية الوسيطية التي تقدم خدماتها لكل من وحدات الفائض (المودعين) والعجز (المقترضين) في المجتمع، وهي تلعب دورا رئيسيا في تطوير حركة النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال تقديمها لخدمات بنكية هامة للمجتمع سواء كانوا أفراد أو مؤسسات أو حكومة، وقد تطورت البنوك بتطور النشاط الاقتصادي وانتشار حالة الرخاء والرواج الاقتصادي، وكذلك زيادة الحاجة إلى استخدام النقود في المعاملات اليومية.

يرتبط نجاح البنوك في تحقيق أهدافها بمدى قدرتها على توفير هيكل مالي قوي، والمقصود هنا هو هيكل المطلوبات (مصادر التمويل) وهيكل الموجودات (استخدامات الأموال) والقادر على استيعاب التغيرات التي قد تطرأ على التزاماته الحالية والمستقبلية.

سنتعرض في هذا الفصل إلى مبحثين هما:

- ماهية البنوك.
- هيكل المطلوبات والموجودات في البنوك.

المبحث الأول: مدخل عام للبنوك

تعد البنوك والمؤسسات المالية بمختلف أنواعها عصب الحياة الاقتصادية، حيث أنها تقوم بدورها في خدمة الاقتصاد الوطني، ومع التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم في مختلف المجالات تزداد أهمية هذا القطاع، وفيما يلي سنتطرق من خلال ثلاثة مطالب للحديث عن كل من:

- ❖ نشأة وتطور البنوك.
- ❖ تعريف البنوك وأنواعها.
- ❖ أهداف ووظائف البنوك.

المطلب الأول: نشأة وتطور البنوك

لم تنشأ البنوك في صورتها الراهنة و لم تظهر دفعة واحدة مكتملة المعالم، وإنما كانت هذه النشأة وليدة تطور قديم قام على أنقاض نظم قديمة هي الصيارفة والصاغة وكبار التجار القدامى، فهذه البنوك ومهما كانت طبيعتها اليوم ومهما كانت الوظائف التي تؤديها فهي تبقى مجرد مؤسسات مالية تتعامل في الدين أو الائتمان، وهي نفس فكرة الاتجار في النقود التي عرفت في الفترة الأخيرة من القرون الوسطى[1]، وذلك حين قام بعض التجار والصاغة في أوروبا وبالذات في مدن البندقية وجنوة وبرشلونة بقبول أموال المودعين من ذوي الفوائض النقدية بغية المحافظة عليها من السرقة والضياع، وذلك مقابل إصدار شهادات إيداع اسمية والتي تحولت فيما بعد إلى شهادات إيداع لحامله[2].

وإلى جانب قبول الودائع عمل الصيارفة على استثمار أموالهم الخاصة بإقراضها للغير مقابل الحصول على فوائد، وفي مرحلة لاحقة عملوا على الإقراض من الودائع التي لديهم وذلك بعد أن لاحظوا أن نسبة صغيرة فقط من شهادات الإيداع يعود أصحابها للمطالبة بتحويلها إلى نقود أو أي شيء آخر تمثله.

و لم تقف ممارسات الصيارفة عند هذا الحد، ففي القرن 14م أخذوا يسمحون لعملائهم بسحب مبالغ تفوق الأرصدة الفعلية لودائعهم (السحب على المكشوف)، وهو ما أدى في النهاية إلى إفلاس العديد من بيوت الصيرفة، مما دعى إلى التفكير بإنشاء بيوت صيرفة حكومية وهي البنوك، وكان ذلك أواخر القرن 16م، ويعتبر بنك برشلونة أول بنك أنشأ عام 1187 م تلاه بنك البندقية عام 1401 م، ثم بنك أمستردام عام 1609م.

ومنذ بداية القرن 18م زاد عدد البنوك في أوروبا وكان أكثرها صغيرا وعائليا، كذلك بمجيء الثورة الاقتصادية والدخول في عصر الإنتاج الكبير والذي يحتاج تسييره لأموال كبيرة أخذت البنوك تتوسع هي الأخرى[3].

---

[1]- محمود يونس وعبد النعيم مبارك، **مقدمة في النقود أعمال البنوك والأسواق المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 213.

[2]- مفيد عبد اللاوي، **محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية**، مطبعة مزوار، الجزائر، 2007، ص 105.

[3]- شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 25.

وفي النصف الثاني من القرن 18م ازداد عدد البنوك المتخصصة في الاقتراض المتوسط وطويل الأجل وهو ضروري لتكوين رأس المال الذي لا يؤتي ثماره إلا بعد فترة طويلة نسبيا.

وفي أواخر القرن 19م بدأت حركة تركز البنوك بواسطة الاندماج أو عن طريق الشركة القابضة، أي شراء معظم أسهم البنوك الأخرى[1].

كذلك وكنتيجة لإعادة هيكلة صناعة الخدمات البنكية زاد اتجاه البنوك إلى التحول نحو البنوك الشاملة التي جمعت بين وظائف البنوك التجارية والبنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال أي أنها تقوم بأعمال كل البنوك[2].

المطلب الثاني: تعريف البنوك وأنواعها

استنادا للأهمية المتزايدة التي تتبوأها البنوك سنتعرض من خلال هذا المطلب إلى:

- تعريف البنوك.
- أنواع البنوك.

الفرع الأول: تعريف البنوك

هناك تعاريف عدة للبنوك نذكر منها:

أولا: التعريف الأول

البنك نظام إداري مصمم للعمل من أجل تحقيق مجموعة محددة من الأهداف، ويقبل في سبيل ذلك مدخلات تتمثل في الموارد المتاحة للبنك وهي موارد بشرية (الأفراد العاملين به)، ومعلوماتية (نظم المعلومات المختلفة المستخدمة في دعم عمليات اتخاذ القرار البنكي)، ومادية (الآلات، المعدات، الأثاث، المباني، الأراضي، ووسائل النقل)، ومالية (الأموال)[3].

ثانيا: التعريف الثاني

البنك هو المكان الذي يلتقي فيه عرض النقود بالطلب عليها، وظيفته الأساسية تجميع الأموال وتوظيفها ليمد النشاط الاقتصادي في المجتمع بالأموال اللازمة لتنميته وتقدمه[4].

ثالثا: التعريف الثالث

البنك عبارة عن منشأة مالية تنصب عملياتها الأساسية على حشد الموارد المالية والنقود الفائضة عن حاجة الجمهور، منشآت الأعمال والدولة، بغرض توظيفها أو إقراضها لآخرين وفق أسس وتقنيات معينة[5].

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص ص 26-27.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 52.

[3]- طارق طه، **إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات**، الدار الجامعية، القاهرة، 2007، ص 30.

[4]- محمد سعيد ونور سلطان، **إدارة البنوك**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص 09.

[5]- عبد الحق بوعتروس، **الوجيز في البنوك التجارية**، بدون دار نشر، الجزائر، 2002، ص 06.

رابعا: التعريف الرابع

البنك مؤسسة مالية تقوم بدور الوساطة بين المودعين والمقترضين وأهم ما يميزه عن المؤسسات المالية الأخرى هو تقديمه لنوعين من الخدمات هما قبول الودائع وتقديم القروض المباشرة لمنشآت الأعمال والأفراد وغيرهم[1].

خامسا: التعريف الخامس

البنك منظمة تقوم بإشباع الحاجات والرغبات البنكية (اعتمادات مستنديه، ودائع ادخارية...الخ) للأفراد والجماعات (مستهلكي الخدمة البنكية)، من خلال تقديم منتجات لها قيمة بغرض إتمام العملية التبادلية ويقصد بالتبادل التصرف الذي بمقتضاه يحصل العميل على ما يرغبه من خلال تقديم المقابل المادي[2].

مما سبق يمكننا تعريف البنك على أنه مؤسسة مالية مؤهلة بممارسة الأعمال البنكية، ويقوم بدور الوساطة بين المودعين والمقرضين من خلال جلب النقود الفائضة عن أصحابها كمدخرات العائلات والمؤسسات والجماعات العمومية، ثم إقراضها لأصحاب العجز لاستخدامها في تلبية احتياجاتهم التمويلية.

الفرع الثاني: أنواع البنوك

ليس هناك تقسيم موحد للبنوك بسبب اختلاف طبيعة نشاطها أو الشكل القانوني الذي تتخذه عند قيامها أو اختلاف مصادر الأموال التي تزاول بواسطتها نشاطها، وعموما فإن الجهاز البنكي في أي دولة يتكون من البنك المركزي والذي يعتبر بنك من الدرجة الأولى يشرف على باقي البنوك الأخرى، وفيمايلي سنطرق لتقسيمات البنوك من الدرجة الثانية.

أولا: التقسيم حسب الشكل القانوني للبنك

يتم تقسيم البنوك حسب شكلها القانوني إلى مايلي[3]:

1- بنوك عامة:

وهي البنوك التي تملكها الدولة وتمتلك كامل رأسمالها وتشرف على أعمالها وأنشطتها كالبنوك الوطنية التجارية والبنوك المتخصصة.

2- بنوك خاصة:

وهي البنوك التي يملكها الأشخاص، سواء كانوا طبيعيين أو معنويين ويتولوا إدارة شؤونها ويتحملوا كافة مسؤولياتها القانونية والمالية إزاء الدولة، وهي في الغالب صفة شركات المساهمة أو ذات المسؤولية المحدودة.

[1]- حسين جميل البديري، **البنوك مدخل محاسبي وإداري**، مؤسسة وراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص 13.

[2]- طارق طه، مرجع سبق ذكره، ص 32.

[3]- محمد السيد سرايا، **المحاسبة في المنشآت المالية**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص ص.16-17.

3- بنوك مختلطة:

وهي البنوك التي تشترك في إدارتها وملكيتها كل من الدولة والأفراد أو الهيئات والمؤسسات، ولكي تحافظ الدولة على سيطرتها على هذه البنوك فإنها تعمد إلى امتلاك أكثر من نصف رأسمالها، بما يسمح لها بالإشراف عليها وتوجيهها بما ينسجم والسياسة المالية والاقتصادية للدولة.

ثانيا: التقسيم حسب طبيعة الأعمال التي تزاولها البنوك

تنقسم البنوك حسب طبيعة الأعمال التي تزاولها إلى أربعة أنواع وهي[1]:

1- بنوك تجارية:

وهي البنوك التي تمارس الأعمال البنكية كقبول الأموال من الجمهور كودائع لأجل أو تحت الطلب، والقيام بكافة التسهيلات البنكية للعملاء، كتقديم القروض والسلف لهم بضمانات معينة، أو خصم الأوراق التجارية المقدمة من العملاء أو تحصيلها نيابة عنهم، وكذلك فتح الاعتمادات المستندية الخاصة بعمليات الإستراد والتصدير، والتعامل بالنقد الأجنبي بيعا وشراء في الداخل أو مع البنوك الأجنبية في الخارج...الخ، كما أن البنوك التجارية تمارس أعمالا أخرى في بعض الأحيان غير النشاط البنكي المعهود، كالمشاركة في المشاريع الاقتصادية القائمة وبيع وشراء الأسهم والسندات في أسواق البورصة وغيرها.

2- البنوك الصناعية:

وهي البنوك التي تتخصص في التعامل مع القطاع الصناعي، وتساهم في عملية التنمية الصناعية، من خلال دعم المشاريع الصناعية القائمة أو الجديدة وذلك بتقديم القروض لها ومنح التسهيلات البنكية التي تمكنها من أداء دورها الخاص بها.

3- البنوك الزراعية:

وهي البنوك التي تتعامل مع المؤسسات الزراعية، حيث تختص بتقديم كافة التسهيلات والخدمات البنكية لمساعدة هذه المؤسسات في أداء دورها في عملية التنمية الزراعية، سواء كانت هذه المؤسسات تابعة لأفراد أو لجمعيات تعاونية أو لشركات.

4- البنوك العقارية:

وهي تلك البنوك التي تقدم التسهيلات والخدمات البنكية للأفراد أو المؤسسات أو الجمعيات التعاونية السكنية، لمساعدتها في إنشاء العقارات السكنية أو العمرانية الأخرى.

[1]- محمد جمال علي هلالي وعبد الرزاق قاسم شحادة، **محاسبة المؤسسات المالية**، دار الناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 07.

ثالثا: التقسيم حسب مصادر الأموال

تقسم البنوك حسب هذا التقسيم إلى مايلي[1]:

1- بنوك الودائع:

وهي البنوك التي تتكون أموالها الخاصة من رأس المال المملوك للشركاء، وكذلك من الودائع التي يقدمها الأفراد والمؤسسات لغرض الاستثمار أو الحسابات الجارية.

2-بنوك الأعمال:

وهي تلك البنوك التي تعتمد بشكل رئيسي على أموالها الخاصة إضافة إلى الودائع لأجل في قيامها بأعمالها التي نشأت من أجلها، ومن أهم هذه الأعمال تقديم القروض طويلة الأجل للمشروعات القائمة والحديثة أو المساهمة فيها لأغراض الاستثمار.

المطلب الثالث: أهداف ووظائف البنوك

تسعى البنوك إلى تحقيق جملة من الأهداف ونجاحها في تحقيقها متوقف على طبيعة مختلف الأنشطة والوظائف التي يتم ممارستها من طرف البنوك، لذلك سوف يتناول هذا المطلب في فرعين مايلي:

- أهداف البنوك.
- وظائف البنوك.

الفرع الأول: أهداف البنوك

يسعى البنك لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي:

أولا: الربحية

يوظف البنك أمواله في استثمارات تحقق ربحا مناسبا للمساهمين يتناسب مع درجة المخاطرة، ولا يقل عن الأرباح التي تحققها البنوك الأخرى التي تحمل درجة المخاطرة نفسها، ويوظفها في استثمارات متنوعة المخاطرة حيث إذا تعرض أحد المشاريع التي استثمر البنك فيها إلى مخاطر تؤدي إلى تحقيق خسارة فإنه يقوم بتعويضها من تلك المشاريع التي تحقق أرباحا[2].

ثانيا: السيولة

يحتوي الجانب الأكبر من موارد البنك على ودائع تستحق عند الطلب، وهذا ما يدفع البنك إلى أن يكون مستعدا للوفاء بها في أي لحظة، حيث تعد هذه من أهم السمات التي تميز البنوك عن باقي مؤسسات الأعمال الأخرى، ففي الوقت الذي تستطيع فيه هذه المؤسسات تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض

[1]- زهير الحدرب ولؤي وديان، **محاسبة التكاليف**، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2010، ص 18.

[2]- هشام ج بر، **إدارة المصارف**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008، ص 60.

الوقت فإن مجرد إشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين وتدفعهم فجأة لسحب ودائعهم مما قد يعرض البنك للإفلاس[1].

ثالثا: الأمان

يتسم رأسمال البنك بالصغر وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين، لذلك لابد على البنك من أن يتأكد من أن أموال مودعيه قد تم توظيفها بالشكل السليم الذي يضمن استردادها مع تحقيق عائد مناسب[2].

الفرع الثاني: وظائف البنك

يقوم البنك بجملة من الوظائف الأساسية تتمثل في قبول الودائع أيا كان شكلها (تحت الطلب، لأجل، ادخارية...الخ)، ثم توظيف هذه الودائع في عمليات الإقراض (منح القروض)، وكذلك الاستثمار في محفظة الأوراق المالية كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (1-1): أوجه النشاط الأساسي للبنك.

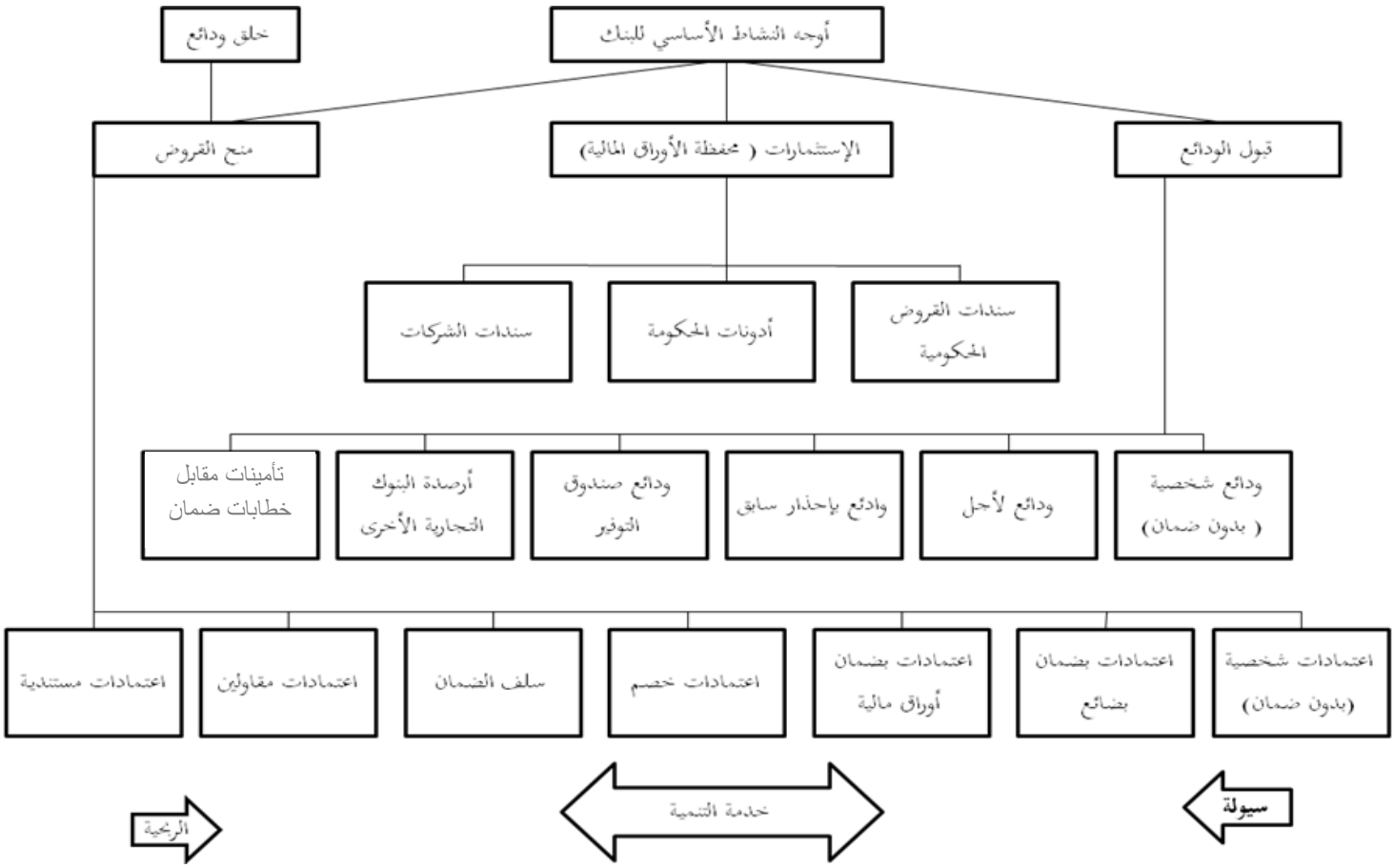

المصدر: عبد الغفار حنفي، **إدارة المصارف**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 90.

[1]- محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2006، ص ص60-61.

[2]- صادق راشد الشمري، **إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العلمية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 38.

إضافة إلى الوظائف السابقة يقوم البنك بجملة من الوظائف الأخرى نذكر منها:

- ✓ إصدار بطاقات الائتمان البنكية.
- ✓ القيام بدور المستشار المالي للمستثمرين.
- ✓ تقديم خدمات السياحة و السفر.
- ✓ إتاحة التعامل البنكي من المترل أو عن طريق الهاتف أو الكمبيوتر الشخصي.
- ✓ المساهمة في تمويل الإسكان الشخصي وخدمات الادخار للمناسبات.
- ✓ تقديم خدمات دفع رواتب المؤسسات.
- ✓ القيام بتنفيذ التجارة الالكترونية[1].
- ✓ شراء وبيع العملات الأجنبية.
- ✓ تحصيل فواتير الكهرباء والماء من حسابات تفتحها المؤسسات، ويقوم المشتركون بإيداع فواتيرهم فيها.
- ✓ تأجير الخزائن الخاصة والآمنة لحفظ الممتلكات الثمينة[2].

[1]- رولا كاسر لايقة، **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار**، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2006، ص ص 25-26.

[2]- رشاد العصار ورياض الحلبي، **النقود و البنوك**، دار صفاء للطباعة والنشر، عمان، 2000، ص 105.

المبحث الثاني: هيكل المطلوبات والموجودات في البنوك

إن نجاح البنوك في تحقيقها لأهدافها شأنها شأن أي مؤسسة تجارية إنما يتوقف على مدى قدرتها على إدارة موجوداتها (استخداماتها) ومدى قدرتها على تنمية الموارد المالية وتوجيهها نحو الاستثمارات التي تمكنها من تعزيز ربحيتها وتعظيمها، لذلك يقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب هي:

- ❖ الميزانية العمومية للبنوك.
- ❖ هيكل المطلوبات للبنوك.
- ❖ هيكل الموجودات للبنوك.

المطلب الأول: الميزانية العمومية للبنوك

الميزانية العمومية عبارة عن قائمة توضح أرصدة أصول البنك أي موجوداته والتزاماته في تاريخ محدد وذلك على النحو المبين في النموذج التالي:

الجدول رقم (1-1): نموذج الميزانية العمومية مختصرة.

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
1-الأرصدة النقدية الجاهزة.		1-الودائع .	
- النقد في البنك المركزي.		- ودائع تحت الطلب.	
- أرصدة لدى البنوك الأخرى.		- ودائع التوفير.	
2-محفظة الأوراق المالية.		- ودائع لأجل.	
- سندات حكومية.		2-الأموال المقترضة قصيرة الأجل.	
- أسهم و سندات غير حكومية.		- الاقتراض من البنوك الأخرى.	
3-أرصدة قصيرة الأجل.		- الاقتراض من البنك المركزي.	
- قروض قصيرة الأجل.		3-الأموال المقترض طويلة الأجل	
- قروض طويلة الأجل.		- الاقتراض من سوق رأس المال (سندات	
- سلف.		و قروض طويلة الأجل).	
- أذونات الخزينة.		4-رأس المال المملوك.	
- الأوراق التجارية المخصومة.		- رأس المال المدفوع.	
4-العقارات و الموجودات الأخرى.		- الاحتياطات.	
- مباني و أثاث.		- الأرباح المحتجزة.	
- موجودات أخرى.		- المخصصات التقويمية.	
مجموع الموجودات		مجموع المطلوبات	

المصدر: محي الدين الغريب، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الهناء للطباعة، القاهرة، ص 40.

المطلب الثاني: هيكل المطلوبات للبنوك

يقصد بالمطلوبات (الخصوم) الأموال التي توفرت لدى البنك والتي يستخدمها في تمويل استثماراته أو تمويل الأصول المتوفرة لديه، ولذلك خصص هذا المطلب للحديث عن:

- الودائع.
- الأموال المقترضة.
- رأس المال المملوك.

الفرع الأول: الودائع

تعد الودائع الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها البنك في استمراره ونموه، وهي من أهم البنود في الميزانية العمومية يستخدمها البنك في منح القروض، فهي تمثل مصدر التمويل الرئيسي بالنسبة له[1]، والودائع عدة أنواع نذكرها فيمايلي:

أولا: ودائع تحت الطلب

يطلق عليها أيضا تسمية الودائع الجارية، وهي عبارة عن اتفاق بين البنك والعميل، ويودع بموجبه العميل مبلغا من المال لدى البنك على أن يكون له الحق في سحبه في أي وقت يشاء دون إخطار سابق منه، وتتميز الودائع الجارية عن ودائع التوفير والودائع لأجل بحركتها الكبيرة بالزيادة والنقصان وبانعدام الفائدة عليها[2].

ثانيا: ودائع لأجل

تمثل الودائع لأجل اتفاقا بين البنك والعميل، يودع هذا الأخير بموجبه مبلغا من المال لدى البنك ولا يجوز له سحبه أو سحب جزء منه قبل التاريخ المستحق عليه، وفي مقابل ذلك يحصل المودع على فائدة بصفة دورية أو يحصل عليها في نهاية مدة الإيداع[3].

ثالثا: ودائع التوفير

هي التي تودع لدى البنك بقصد التوفير، ويستخدم فيها دفتر للتوفير يسجل فيه الإيداعات ويخصم منه كل مبلغ يتم سحبه، ويكون هذا الدفتر بحوزة المودع يحضره للبنك في كل مرة يود فيها السحب من الوديعة أو الإيداع فيها، وتدفع البنوك على هذا النوع من الودائع فوائد معنية[4]، و يمكن لصاحبها سحبها متى شاء وفي أي وقت دون إخطار مسبق[5].

---

[1]- هشام جبر، مرجع سبق ذكره، ص 191.

[2]- رضا صاحب أبو حمد آل علي، **إدارة المصارف**، دار الفكر لطباعة والنشر والتوزيع، 2002، ص 83.

[3]- نفس المرجع السابق، ص 84.

[4]- هشام جبر، مرجع سبق ذكره، ص 196.

[5]- صادق راشد الشمري، مرجع سبق ذكره، ص 351.

الفرع الثاني: الأموال المقترضة

من بين الاتجاهات الحديثة في تنمية مصادر تمويل أموال البنك هو الاتجاه إلى الاقتراض، ومن بين المصادر التي يلجأ إليها البنك في هذا الصدد البنوك التجارية والبنك المركزي وكذلك المؤسسات المالية المقرضة الأخرى.

أولا: الاقتراض من البنوك التجارية

يعد الاقتراض من البنوك التجارية اقتراضا قصير الأجل، ويأخذ هذا الاقتراض صورا من أهمها اقتراض الاحتياطي الفائض، والاقتراض بمقتضى اتفاق إعادة الشراء حيث يقوم البنك ببيع أوراق مالية إلى بنك آخر على أن يقوم البنك البائع (المقترض) بإعادة شراء تلك الأوراق فيما بعد بالسعر المتفق عليه مسبقا[1].

ثانيا: الاقتراض من البنك المركزي

يعد الاقتراض من البنك المركزي اقتراضا قصير الأجل، وعلى الرغم من اعتبار الاقتراض منه من بين الاستراتيجيات التي تلجأ إليها البنوك لتنمية مواردها المالية، إلا أن البنوك عادة ما تتردد في ذلك حتى ولو كانت هذه القروض أقل تكلفة من غيرها من مصادر التمويل، ويرجع هذا إلى عدم رضا البنك المركزي عن البنوك التي تكرر الاقتراض منه[2].

ثالثا: الاقتراض من سوق رأس المال

يعتبر هذا النوع من الاقتراض طويل الأجل يلجأ إليه البنك لغرض تدعيم رأسماله وزيادة طاقته الاستثمارية، ويتميز الاقتراض من سوق رأس المال عن الودائع بكونه لا يخضع لمتطلبات الاحتياطي القانوني[3].

الفرع الثالث: رأس المال المملوك

يتركب رأس المال المملوك من رأس المال المدفوع، الاحتياطات والأرباح غير الموزعة.

أولا: رأس المال المدفوع

يمثل قيمة أسهم المساهمين وطبعا القيمة الاسمية للأسهم وليس قيمتها السوقية، وهو يمثل المصدر الأول لرأس المال المملوك[4].

[1]- رضا صاحب أبو حمد آل علي، مرجع سبق ذكره، ص 85.
[2]- نفس المرجع السابق، ص ص 85-86
[3]- نفس المرجع السابق، ص 84.
[4]- محمد سعيد ونور سلطان، مرجع سبق ذكره، ص 196.

ثانيا: الاحتياطات

وتتمثل الاحتياطات فيمايلي[1]:

1- الاحتياطي القانوني:

يكون البنك ملزما بتكوينه بحكم القانون الذي يصدره البنك المركزي بهذا الخصوص أو بحكم الأعراف والتقاليد البنكية السائدة.

2- الاحتياطي الخاص:

يكون البنك مختارا بتكوينه وذلك بحكم القرارات التي تصدرها إدارة البنك ذاته.

ثالثا: الأرباح المحتجزة :

هي الأرباح التي تقرر إدارة البنك احتجازها من صافي الربح القابل للتوزيع وذلك بغرض تنمية مواردها.

المطلب الثالث: هيكل الموجودات للبنوك

يمثل هيكل الموجودات الشق الثاني من الهيكل المالي للبنك، ويشير مصطلح إدارة الموجودات إلى العملية التي يتم بموجبها توزيع الموارد المالية المتاحة للبنك على بنود الاستخدام المختلفة والتي يتم تصنيفها عادة وفقا لدرجة سيولتها، لذلك خصص هذا المطلب للحديث عن:

- الأصول ذات السيولة الكاملة.
- الأصول ذات السيولة العالية.
- الأصول ذات السيولة المنخفضة أو الجامدة.

الفرع الأول: الأصول ذات السيولة الكاملة

تتضمن العملات النقدية المحلية أو الأجنبية سواء في الخزينة أو لدى البنوك الأخرى أو لدى البنك المركزي وهي كالآتي[2]:

أولا: النقدية في الخزينة

تشمل كافة العملات التي يمتلكها البنك سواء كانت عملات وطنية أو أجنبية وعادة ما يحتفظ البنك التجاري بقدر من الأموال في الخزينة لمواجهة طلبات العملاء أصحاب الودائع تحت الطلب، واستجابة من جانب آخر لمتطلبات السلطات الرقابية التي توجب على البنك الاحتفاظ بنسبة معينة من النقدية في خزينتها لمواجهة متطلبات أصحاب السحوبات الفورية وبما يتناسب مع حجم دوافعهم من العملات المختلفة.

[1]- رضا صاحب أبو حمد آل علي، مرجع سبق ذكره، ص 84.

[2]- باسل جبر حسن أبو زعيتر، **العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين**، رسالة ماجستير، قسم محاسبة وتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص 32.

ثانيا: النقدية لدى البنك المركزي

تحدد القوانين النقدية والبنكية نسبة معينة كاحتياطي نقدي قانوني من ودائع العملاء يتم إيداعها لدى البنك المركزي الذي يحتفظ بها لديه ولا تتقاضى البنوك التجارية في العادة أية عوائد عليها، إلا أن البنوك تستطيع استخدامها عند الحاجة إليها.

ثالثا: النقدية لدى البنوك الأخرى

هي ودائع تقوم البنوك بإيداعها لدى البنوك الأخرى كتوظيفات للأموال الفائضة لديها وتتقاضى عليها عوائد ويمكن سحبها خلال فترة قصيرة عند الحاجة إليها.

الفرع الثاني: الأصول ذات السيولة العالية

يغلب على هذه الأصول اعتبار السيولة أكثر من الربحية فرغم أن البنك يقوم بتوظيفها إلا أن هذا التوظيف قصير الأجل وهي على النحو التالي[1]:

أولا: القروض القابلة للاستدعاء عند الطلب

هي القروض التي يمنحها البنك لبيوت الخصم المتخصص في الأوراق المالية والتي تحتاج بدورها الى سيولة عالية في معاملاتها، ولكن لعدة أيام أو أسابيع، ويتيح هذا التعامل للبنك استرداد أمواله عند الضرورة، وعليه فهي تمثل أصلا عالي السيولة.

ثانيا: سندات لأجل

هي شكل من أشكال التوظيف التي تقتصر فترته على أشهر قليلة مثل أذونات الخزينة والتي تتراوح آجالها بين شهر وثلاثة أشهر ويستطيع البنك المركزي بيعها إلى البنك التجاري متى شاء.

ثالثا: السلفيات

هي ائتمان قصير الأجل موجه نحو الأنشطة سريعة الدوران سواء كانت مؤسسات فردية أو شركات مساهمة، ونظرا لقصر فتراتها الزمنية فإن البنك يوزعها على فترات متقاربة على عملائه المختلفين.

رابعا: خصم الكمبيالات

يلجأ كثير من الأفراد إلى البنك التجاري لخصم قيمة الكمبيالات المستحقة لهم قبل مواعيد استحقاقها مقابل خصم جزء منها كعائد للبنك، مما يعني أن هذه المعاملة تمثل قرضا قصير الأجل للعملاء، كما أن البنك التجاري يمكنه إعادة خصمها لدى بنك تجاري آخر عند الضرورة.

خامسا: الاعتمادات المستندية

هي نوع من الائتمانات قصيرة الأجل التي تخدم حركة التجارة الخارجية، ذلك لأن البنك يقوم بدور الوسيط بين المستوردين في الداخل والمصدرين في الخارج حيث أن كل منهما يقيم في بلد مختلف عن الآخر،

[1]- نفس المرجع السابق، ص ص 32-33.

فالمصدر يقوم بإرسال (تصدير) بضائعه معتمدا على البنك الوسيط كضامن لثمنها وذلك لأن البنك ملتزم بدفع مبالغ معينة لصالح المصدر عندما يستلم الأوراق الدالة على تصدير البضاعة وذلك بناءا على طلب المستورد وفقا لشروط معينة، كذلك فإن المستورد يخشى دفع ثمن البضاعة قبل استلامها فيكون البنك ضامن لوصول البضاعة للمستورد كما ضمن وصول الثمن للمصدر.

الفرع الثالث: الأصول ذات السيولة المنخفضة أو الجامدة

هي الأصول المخصصة لأغراض تحقيق عائدات عالية، ومن ثم فإن البنك يسعى لتوظيفها في أغراض ذات مدة زمنية أطول من سابقتها ومن أمثلة هذه الأصول[1]:

أولا: أصول ثابتة بغرض الاستخدام

هي أصول يمتلكها البنك بغية استخدامها في ممارسة أعماله البنكية مثل مبنى البنك والأثاث والأجهزة والخزائن ... الخ، وهي أصول عديمة السيولة بمعنى أنها جامدة يصعب على البنك تحويلها إلى نقدية.

ثانيا: أصول ثابتة بغرض الاستثمار

قد تلجأ البنوك إلى تملك أصول ثابتة من أراضي ومباني بغرض بيعها في المستقبل للحصول على أرباح مجزية تتناسب مع المخاطر التي تتحملها هذه الاستثمارات.

رابعا: أصول ثابتة آلت إليه نتيجة تعثر المقترضين

هي الأصول التي تمثل ضمانات التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمقترضين آلت للبنك نتيجة تعثر بعضهم في دفع ما عليهم، حيث يقوم البنك بامتلاكها ثم بيعها بغية تحقيق أرباح مناسبة خاصة وأنه يتملكها بأثمان رخيصة.

[1]- نفس المرجع السابق، ص 34.

خلاصة:

لم تعد النشاطات البنكية أمرا محصورا في نطاق ضيق يتكون من مجموعة من المتعاملين، ولكنها أصبحت عملية يومية تضم قطاعا واسعا من الأفراد والمؤسسات، وتتزايد أهميتها يوما بعد يوم بسبب ما يشهده الاقتصاد من تحولات عميقة.

تعتبر البنوك نوع من المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان، إضافة إلى قيامها بجملة من الوظائف الأخرى ساعية من جراء ذلك تحقيق أهدافها الثلاثة المتمثلة في كل من الربحية، السيولة، الأمان، حيث تلعب هذه الأهداف دورا بارزا في تشكيل سياسات البنك في مجال جذب الودائع وتقديم القروض والاستثمار في الأوراق المالية.

الفصل الثاني
المردودية البنكية

تمهيد:

يعتبر تحقيق المردودية من أهم الأهداف التي تسعى إليها البنوك شأنها شأن المؤسسات الاقتصادية الأخرى، فهي أمر ضروري لبقائها واستمرارها كما أنها تعتبر المطلب الرئيسي لكل من المودعين والمقرضين والإدارة، فهي الغاية التي يتطلع إليها المساهمين لزيادة قيمة ثرواتهم ومصدر الثقة للمودعين والمقرضين، وهي كذلك الهدف الذي تسعى إليه إدارة البنوك لكونها مؤشرا هاما لقياس كفاءتها في استخدام الموارد الموجودة لديها.

وتسعى البنوك إلى تعظيم مردوديتها من خلال الحصول على أكبر قدر ممكن من الودائع والأموال بأقل تكلفة ممكنة، ثم توظيفها في شكل تسهيلات ائتمانية واستثمارات مالية بعوائد تتلاءم مع المخاطر المصاحبة ، إلا أنه توجد جملة من المحددات التي من شأنها أن تؤثر على مردودية البنوك متسببة إما في ارتفاعها أو انخفاضها.

وللتعرف على المردودية بشكل من التفصيل يمكن تقسيم هذا الفصل إلى المبحثين التاليين:

- مفاهيم أساسية حول المردودية.
- محددات المردودية البنكية.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المردودية

تعمل المؤسسة على تحقيق المردودية باعتبارها الهدف الأساسي الذي تسعى إليه وذلك من خلال حرصها على تحقيقها بشتى الوسائل والإمكانيات اللازمة، فهي تعمل على تسخير وتجنيد كل طاقتها المادية والبشرية من أجل الوصول إلى الهدف المنشود، وبالتالي فالمردودية ما هي إلا انعكاس ودليل على مدى فعالية عملية التسيير، لذلك سنتطرق في هذا المبحث من خلال ثلاثة مطالب للحديث عن:

- ماهية المردودية.
- أنواع المردودية البنكية.
- المعلومات المالية اللازمة لحساب المردودية.

المطلب الأول: ماهية المردودية

إن الغرض الأساسي لأي مؤسسة هو المحافظة على مكانتها في السوق مما يجعلها تعمل باستمرار وبأكبر نشاط وأقل تكلفة من أجل تحقيق المردودية لمزاولة نشاطها الاقتصادي، وسنتطرق من خلال هذا المطلب للحديث عن:

- تعريف المردودية.
- خصائص المردودية.
- أهداف المردودية.
- أهمية المردودية.

الفرع الأول: تعريف المردودية

هناك تعاريف عدة للمردودية نذكر منها:

أولا: التعريف الأول

حسب بيار كونسو P.Conso تعرف المردودية بالمقارنة ما بين النتيجة المحصل عليها والوسائل المستعملة[1].

[1]- P.conso et Farouk Hemici, **Gestion financière de l'entreprise**, Dunod, 10 eme édition, Paris, 2002, P 274.

ثانيا: التعريف الثاني

المردودية هي نتيجة لعدد كبير من السياسات والقرارات في اختيار الأداء المالي، وبالتالي هي قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح كافية ومستديمة توزعها على المساهمين في رأسمال المؤسسة وتضمن بقاءهم وتعويضهم المخاطر أو الخسائر المحتملة[1].

ثالثا: التعريف الثالث

المردودية هي قاعدة تطبق على كل المراحل الاقتصادية وهذا عند استخدام أو استعمال الإمكانيات المادية والمالية والبشرية، فهي تعبر عن العلاقة بين الإمكانيات والنتائج[2].

من التعاريف السابقة نستنتج أن المردودية هي كفاءة الإدارة في تحقيق النتائج من الموارد المستخدمة أو المستثمرة، فهي تقيس مساهمة كل وحدة نقدية من تلك الأموال في توليد النتائج، والعلاقة العامة للمردودية تكتب كما يلي:

$$\text{المردودية بشكل عام} = \frac{\text{النتائج المحققة}}{\text{الإمكانيات المستخدمة}}$$

الفرع الثاني: خصائص المردودية

هناك جملة من الخصائص نذكر أهمها[3]:

- يمثل تحليلها محاولة رشيدة في مقابلة النتائج بالموارد المستخدمة، مما يسمح بإصدار حكم على مستوى دخلها أي كفاءتها حتى يمكن تعظيم مكافأة كافة الأطراف المشاركة.
- تمثل ظاهريا هدفا متعارضا مع السيولة المالية خاصة في الأجل القصير، بينما في الواقع هما هدفان متكاملان لأن تأمين الحد الأدنى من السيولة لا يتأتى إلا بمردودية مناسبة.
- يرتبط مفهومها بالمؤسسة فلا يمكن إسناد تحقيقها لشخص بعينه.
- تؤثر عليها السياسات المختلفة مثل: سياسات الاستثمار (الإهتلاك، المخصصات)، السياسات المالية (المديونية، الدائنية) والسياسات الضريبية.

[1]- حنان بوطغان، **تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة الشركة الوطنية للبيتروكيماء EMIP**، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، قسم علوم التسيير، كلية علوم التسيير والعلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2007، ص 64.

[2]- Jean Barreau, **Gestion financière**, 7éme édition, paris, 1998, P 111.

[3]- السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة**، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، 2000، ص 59.

الفرع الثالث: أهداف المردودية

تتمثل أهداف المردودية في تحقيق مايلي[1]:

- قياس كفاءة ورشد استخدام الموارد من أجل تعظيم عوائدها مع الأخذ بعين الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة.
- تأمين تشغيل وتطوير المؤسسة عن طريق إنماء الموارد المتاحة.
- تحقيق الحد الأدنى منها يمثل شرطا لابديل له لدعم وصيانة التوازن المالي للمؤسسة.
- تخصيص الأموال لأفضل الاستخدامات.
- ضمان إشباع الاحتياجات الدنيا لكل القوى المنتجة في المؤسسة.

الفرع الرابع: أهمية المردودية

تظهر وتبرز أهمية المردودية من خلال مساهمتها في تحديد مستوى أداء المؤسسات، وذلك حسب الطرف المهتم بدراستها كأن تكون الدولة أو مسيري المؤسسة أو المساهمين فيها.

أولا: الدولة

تهتم الدولة بالمردودية لأنها تهدف بالدرجة الأولى إلى إنشاء الثروة عن طريق المؤسسات، حيث أن هذه الثروة مقاسة بالقيمة المضافة التي تدخل في تركيب الناتج الداخلي الخام PIB بمعنى ما قدمته المؤسسة للاقتصاد الوطني، وفائض الاستغلال الخام ونتيجة الاستغلال، حيث أن فائض الاستغلال الخام يقيس الأداء الاقتصادي للمؤسسة.

ثانيا: المسيرون

حيث يهتم المسير في المؤسسة بالتدفق النقدي الخام والقدرة على التمويل الذاتي، أي الفائض النقدي الذي يضمن للمساهمين عائدا وللمؤسسة تمويلا داخليا متاحا من أجل استرجاع رأس المال.

ثالثا: المساهمون

يهتم المساهمون بالدرجة الأولى بتعظيم الثروة حيث يتم قياس هذه الأخيرة من خلال الربح الصافي وتراكم فوائض القيمة الكامنة، فجزء من هذه الأرباح يقسم على المساهمين والذي يسمى عائد رأس مال المساهمة[2].

[1]- نفس المرجع السابق، ص 58.

[2]- P.Conso, Farouk Hemici, op cit, p p 274-275

المطلب الثاني: أنواع المردودية البنكية

هناك نوعان من المردودية الأول يتعلق بمفهوم المردودية من وجهة نظر المؤسسة، أما الثاني فيتعلق بمفهوم المردودية من وجهة نظر المساهمين في رأسمالها، لذلك سنتعرض من خلال هذا المطلب للحديث عن كل من:

- المردودية المالية.
- المردودية الاقتصادية.

الفرع الأول: المردودية المالية

لكي تتطور المؤسسة لابد عليها من أن تستثمر، والاستثمارات يجب أن تمول، وهذا يعني تدعيم الأموال الخاصة وهذا التدعيم يعني اللجوء إلى المساهمين القدامى أو المستثمرين الجدد، وهذا الأمر طبيعي كون المؤسسة لا تستطيع الاستمرارية بدون دعم مساهميها، وأن هؤلاء ينتظرون منها مكافأة عادلة لقاء تحملهم المخاطرة[1].

كما تعتبر المردودية المالية بمثابة المحدد للمردودية العامة في المؤسسة، حيث أنها تقيس قدرة الأموال الخاصة أو المملوكة على تحقيق أرباح صافية، وبالتالي فهي تقدم لنا صورة حقيقية عن مدى استخدام الأموال سواء من الناحية الإنتاجية أو ناحية توظيف الأموال.

والمردودية المالية تهم في الأساس المساهمين لأنهم بصفتهم أصحاب المؤسسة يريدون أو يهدفون إلى تحقيق الربح، ويتم حسابها وفقا للعلاقة التالية[2]:

$$\text{المردودية المالية (ROE)} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

الفرع الثاني: المردودية الاقتصادية

المردودية الاقتصادية هي المردودية من وجهة نظر رأس المال الاقتصادي (مجموعة الموجودات المستعملة من طرف المؤسسة)، كما أنها تعبر عن مدى فاعلية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، ومدى قدرتها على تحقيق العوائد من الأموال المتاحة من مختلف المصادر التمويلية، بغض النظر عن الطريقة التي تم بها التمويل وبالتالي فهي تعكس أثر الأنشطة التشغيلية والتمويلية بالمؤسسة[3].

---

[1]– عبد السلام بن جدو، **المردودية المالية والاقتصادية وتحليل المخاطر**، محاضرات مقدمة في مقياس مالية المؤسسات، قسم علوم التسيير، جامعة قالمة، 2011.

[2]- Sylvie de coussergues, **Gestion de la banque du diagnostic à la stratégie**, édition Dunod, Paris, 5eme Edition, 2007, P 119.

[3]– محمد داود عثمان، **أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنك:دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة Tobin's**، رسالة دكتوراه، تخصص مصارف، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2008، ص 35.

وعلى هذا الأساس نقول أن المردودية الاقتصادية تقيس مساهمة كل وحدة نقدية من رأس المال المستثمر في توليد النتيجة.

والمردودية الاقتصادية تهم كل من المساهمين والمقرضين ويتم حسابها وفقا للعلاقة التالية[1]:

$$\text{المردودية الاقتصادية (ROA)} = \frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{الأصول الاقتصادية}}$$

إلا أنه توجد نسبة أخرى أكثر شيوعا و استخداما لدى الباحثين وهي كالآتي[2]:

$$\text{المردودية الاقتصادية (ROA)} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأصول الإجمالية}}$$

المطلب الثالث: المعلومات المالية اللازمة لحساب المردودية

توجد قائمتين ماليتين يستعان بهما عند حساب المردودية باعتبار أن هذه الأخيرة تحسب وفق نسبة بسطها يستخرج من جدول حسابات النتائج أما مقامها فمن الميزانية العمومية، وسنتطرق في هذا المطلب إلى جدول حسابات النتائج، أما الميزانية العمومية فقد سبق وتطرقنا إليها في الفصل السابق.

[1]- نفس المرجع السابق، ص 35.

[2]- Sylvie de coussergue, op cit, P 118.

جدول رقم (2-1): نموذج حسابات النتائج مختصر.

البيان	المبلغ
فوائد دائنة و إيرادات مماثلة. - فوائد مدينة ومصارف مماثلة. ايرادات في شكل عمولات وإيرادات من أنشطة أخرى. - مصاريف في شكل عمولات و مصاريف من أنشطة أخرى.	
الناتج البنكي الصافي "PNB". - مصاريف عامة للإستغلال. - مخصصات إهتلاك وإنخفاض قيمة الأصول الثابتة.	
نتيجة إجمالية للإستغلال. - مخصصات المؤونات والخسائر لقيمة القروض غير المستردة. - استرجاع المؤونات.	
نتيجة الإستغلال الصافية . نتيجة غير عادية.	
النتيجة قبل الضريبة. الضرائب على الارباح.	
نتيجة الدورة الصافية.	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع:

- دليلة دادة، **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي: دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري**، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وجباية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013/2012، ص 96.

المبحث الثاني: محددات المردودية البنكية

إن ارتفاع وانخفاض المردودية البنكية راجع لجملة من المحددات، وهذا ما دفعنا إلى تحليل المردودية البنكية للتعرف عليها انطلاقا من التعرف على كيفية تكوين النتيجة، وقد قسم هذا المبحث إلى مطلبين هما:

- ❖ تكوين النتيجة وأهم العوامل المؤثرة فيها.
- ❖ تحليل المردودية البنكية.

المطلب الأول: تكوين النتيجة وأهم العوامل المؤثرة فيها

إن عملية الحصول على نتيجة مرتفعة تتطلب من البنك التحكم في مجموعة من العوامل التي من شأنها أن تؤثر عليها، وهذا التأثير سينعكس بالضرورة على المردودية، وقد خصص هذا المطلب في فرعين للحديث عن:

- تكوين النتيجة.
- العوامل المؤثرة في تحقيق النتيجة.

الفرع الأول: تكوين النتيجة

إن الحديث عن تكوين النتيجة يقودنا بالضرورة إلى دراسة مختلف النتائج الواقعة ما بين الإيراد الأساسي كنقطة انطلاق والنتيجة الصافية كآخر محطة كما هو مبين في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-1): الأرصدة الوسيطية للتسيير.

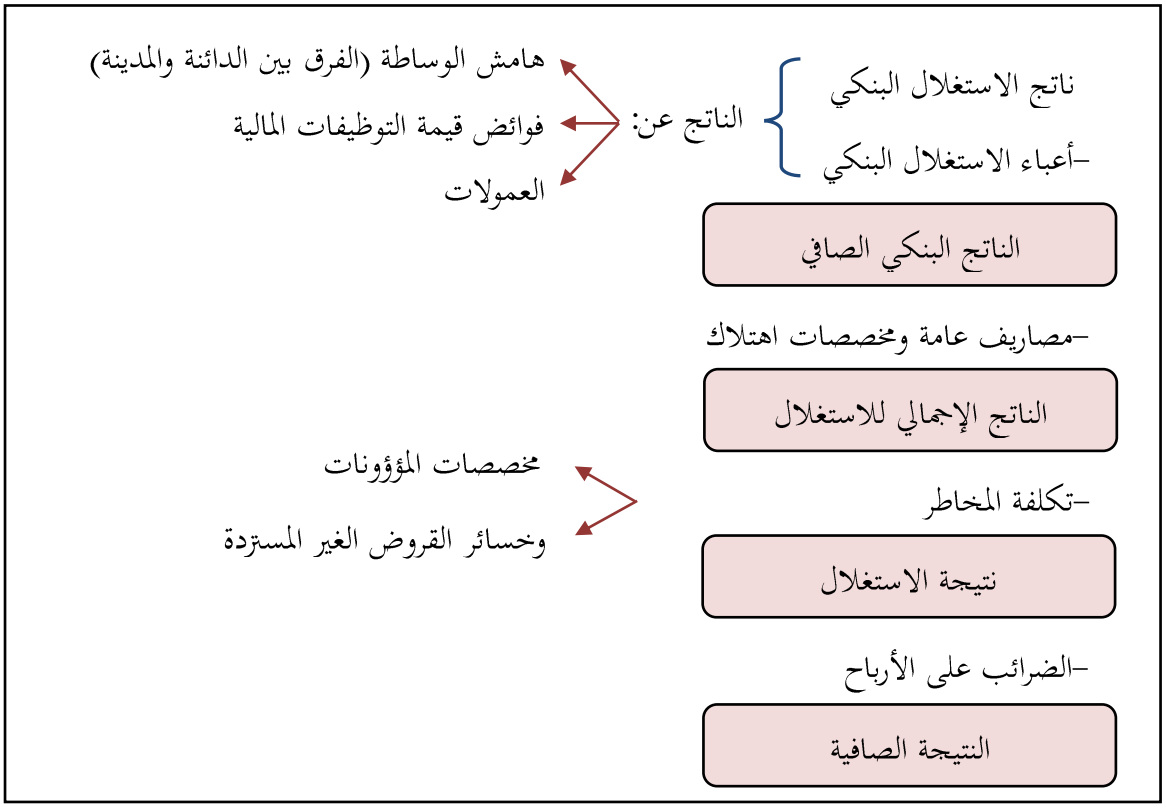

Sourc: Sylvie de coussergues, **Gestion de la banque du diagnostic à la stratégie**, édition Dunod, Paris, 5eme Edition, 2007, P114 .

وفيما يلي نستخرج كل رصيد من هذه الأرصدة على حدا وصولا إلى النتيجة الصافية.

أولا: الناتج البنكي الصافي

يعد أول رصيد يتم حسابه، يشير إلى نسبة الهامش المستخرج من طرف البنك من خلال طرح تكاليف الاستغلال من ناتج الاستغلال.

1- تعريف الناتج البنكي الصافي:

هو بمثابة رقم الأعمال لدى البنوك حيث يمثل القيمة المضافة المحققة من طرف البنك والتي بفضلها يمكن للبنك تغطية التكاليف الإجمالية والأخطار البنكية،لذا من الضروري أن يكون موجب وبأكبر قيمة ممكنة لأنه رصيد مهم وأساسي في تحقيق النتيجة، ويحسب وفقا للعلاقة التالية[1]:

الناتج البنكي الصافي = ناتج الاستغلال – تكاليف الاستغلال

[1]- كريمة بوسنة، **البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر: دراسة حالة البنوك الفرنسية**، رسالة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2011، ص 83.

2- مكونات الناتج البنكي الصافي:

يتكون الناتج البنكي الصافي مما يلي[1]:

2-1- هامش الوساطة:

يمثل الفرق بين الفوائد الدائنة المقبوضة والناتجة عن إيرادات استخدام الأصول والفوائد المدفوعة على الودائع والديون.

2-2- فوائض قيمة التوظيفات المالية:

تستثمر البنوك جانبا من أموالها في شراء الأوراق المالية، وتتمثل أهم إيرادات الاستثمارات المالية في أرباح الأسهم، فوائد السندات، أرباح بيع الأسهم والسندات،كما تحقق البنوك إيرادات من خلال قيامها بخصم الأوراق التجارية.

2-3- عمولات مقبوضة:

أهمها تلك التي يحصلها البنك من فتح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان.

والجدول الموالي يعطينا صورة عن أهم مكونات الناتج البنكي الصافي لدى البنوك التجارية الفرنسية.

الجدول رقم (2-2): مكونات الناتج البنكي الصافي للبنوك التجارية الفرنسية. الوحدة: أورو.

%	2010	%	2009	
52,22	168184	53,096	170051	هامش الوساطة
45.88	147758	44,775	143401	صافي العمولات
0,851	2724	0,995	3187	ربح أو خسارة التعاملات في المحفظة
0,049	3377	0,134	3632	أخرى
100	322034	100	320271	PNB

Source : Hervé Alexandre**, banque et Intermédiation financière,** Economica**,** paris**,** 2012**,** P 17**.**

نلاحظ من خلال الجدول أن هامش الوساطة يمثل أهم مكونات الناتج البنكي الصافي يليه بعد ذلك صافي العمولات.

ثانيا: النتيجة الإجمالية للاستغلال

وهي تمثل الهامش المستخرج بعد طرح الأعباء العامة للاستغلال ومخصصات إهتلاك الأصول الثابتة وانخفاض قيمتها من الناتج البنكي، ويتم حسابها وفقا للعلاقة التالية:

النتيجة الإجمالية للاستغلال= الناتج البنكي الصافي – الأعباء الإجمالية

[1]- صلاح الدين حسن السبسي، **نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في البنوك والمؤسسات المالية**، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، 1998، ص 45.

وغالبا ما تتمثل الأعباء العامة في مجموع المصاريف المستخدمة في النشاط مثل: مصاريف المستخدمين، مصاريف الاستعلام الائتماني، نفقات جارية...الخ.

والنتيجة الإجمالية للاستغلال في البنوك تقابل تماما الفائض الخام للاستغلال (EBE) في المؤسسات التجارية والصناعية وهي مهمة في تحليل المردودية إذ تستعمل كمؤشر للمقارنة بين عدة بنوك في ظل شروط استغلال مختلفة[1].

ثالثا: نتيجة الاستغلال

هذه النتيجة تكون قبل الضريبة وتحسب بعد خصم مؤونات الأخطار البنكية، أي بعد طرح مخصصات المؤونات وتدهور قيمة القروض، فهذه النتيجة تأخذ بعين الاعتبار أخطار السوق وهي مرتبطة بالناتج البنكي الصافي، وتحقيق نتيجة استغلال موجبة ضروري جدا بالنسبة للبنك، فهي قيمة جد معبرة للحكم على مدى فاعلية البنك في تحقيق قيمة مضافة ومدى قدراته على التحكم في الأخطار في نفس الوقت، وتطور نتيجة الاستغلال الصافية سوف يتأثر حسب التغيرات التي تعرفها مخصصات مؤونات الخطر[2].

رابعا: النتيجة الصافية

يمكن حساب النتيجة الصافية كآخر حساب للنتائج وهذا من خلال إضافة رصيد العمليات الاستثنائية إلى نتيجة الاستغلال بالطريقة التالية:

النتيجة الصافية = نتيجة الاستغلال + نواتج استثنائية – أعباء استثنائية

وتحسب النتيجة الصافية بعد خصم الضرائب[3].

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في تحقق النتيجة

هناك عدة عوامل من شأنها أن تؤثر على النتيجة المحققة من طرف البنك ومن بين هذه العوامل نذكر مايلي:

أولا: أثر السعر

يظهر أثر السعر على النتيجة من خلال العلاقة الموجودة بين الأسعار المفروضة على الزبائن والمتمثلة في أسعار الفائدة والعمولات بالإضافة إلى التعويضات المدفوعة لأصحاب رؤوس الأموال، وبالتالي فهي مرتبطة مباشرة بمكونات الناتج البنكي الصافي ومن هنا يظهر أثرها على النتيجة البنكية، هذه الأسعار بدورها متعلقة

[1] – كريمة بوسنة، مرجع سبق ذكره، ص 83.

[2] – نفس المرجع السابق، ص 83-84.

[3] – sylvie de coussergues,op.cit, P 114.

بعدة عوامل منها الوضعية التنافسية للبنك، تكاليف النشاط البنكي، حيث أنه على البنك أن يفرض أسعار حسب الوضعية التنافسية للسوق وفي نفس الوقت تغطي تكاليفه مثل: مصاريف التسيير، تكاليف الأخطار، تكاليف الموارد...الخ، لهذا فإن عملية تحديد السعر تكون صعبة على البنك لذلك يجب استخدامها بمنتهى الدقة والحذر[1].

ثانيا: أثر الحجم وهيكلة البنك

يتجلى أثر الحجم من خلال تأثير الزيادة أو النقصان في حجم النشاط البنكي على الناتج البنكي الصافي، إذ أن التغيير في حجم النشاط ينعكس مباشرة على النتيجة المحققة من طرف البنك[2].

كما أن تركيبة ميزانية البنك تؤثر على هذا الناتج، حيث أن التغير في هيكل الأصول (انخفاض في القروض قصيرة الأجل وهي الأكثر مردودية) أو هيكل الخصوم (انخفاض في الودائع التي لا يتحمل عنها البنك فوائد مقابل الودائع التي تحمله فوائد) قد يؤدي إلى انخفاض الناتج البنكي الصافي إذا ما كانت الفوائد المدنية تنخفض بينما الفوائد الدائنة تلك التي يدفعها البنك ترتفع، كما أن البنك يستعمل أصول الميزانية من أجل التفرقة بين استخدامات بمعدل ثابت واستخدامات بمعدل متغير، أما بالنسبة للخصوم فان التفرقة تكون على أساس موارد بدون مقابل وموارد بمقابل، ومن ثم تنشأ علاقة بين هيكل الميزانية وحركات معدلات الفائدة وتغيرات الناتج البنكي الصافي[3].

ثالثا: أثر الخطر

للخطر البنكي أثر مباشر على النتيجة المحققة من طرف البنك مما ينعكس مباشرة على المردودية البنكية، إذ أنه كلما زاد الخطر البنكي سواء تعلق الأمر بخطر القروض أو خطر التكاليف أو أية أخطار بنكية فإن هذا سيؤدي إلى الرفع من مخصصات ومؤونات هذه الأخطار مما يؤدي إلى تدهور النتيجة وبالتالي انخفاض المردودية البنكية[4].

[1]- كريمة بوسنة، مرجع سبق ذكره، ص 88.

[2]- نفس المرجع السابق، ص 88.

[3]- إيمان خلفلاوي، **التشخيص المالي: حالة البنك الخارجي الجزائري**، رسالة ماجستير، قسم العلوم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2011/2010، ص 124.

[4]- كريمة بوسنة، مرجع سبق ذكره، ص 89.

المطلب الثاني: تحليل المردودية البنكية

تمكن عملية التشخيص من كشف نقاط القوة والضعف، كما يساهم هذا في بناء وصياغة مخطط قرارات إدارة موجودات ومطلوبات البنك، وهو ما يساعد في التعرف على أهم محددات كلا نوعي المردودية واللتان سيتم معالجتهما تباعا في هذا المطلب كمايلي:

- تحليل المردودية الاقتصادية.
- تحليل المردودية المالية.

الفرع الأول: تحليل المردودية الاقتصادية (ROA)

كما تحدثنا سابقا فإن معدل المردودية الاقتصادية أو ما يعرف بمعدل العائد على الأصول يعكس لنا مدى كفاءة البنك في استخدام الأصول أو الموجودات المتاحة، وتحليل هذه المردودية يتم وفقا لطريقتين:

أولا: الطريقة الأولى

تحسب المردودية الاقتصادية بقسمة النتيجة الصافية على الأصول الاقتصادية ، وزيادة هذه النسبة تحقق بخفض حجم الأصول أو زيادة النتيجة الصافية حيث أن زيادة هذه الأخيرة معناه رفع الناتج البنكي الصافي بمختلف مكوناته خاصة هامش الوساطة، وخفض التكاليف إلى أقل حد ممكن وبالأخص تكاليف التشغيل.

1- هامش الوساطة:

بما أن أهم إيراد في الناتج البنكي الصافي هو هامش الوساطة فإن نسبته إلى مجموع الأصول تمثل أهم عامل محدد للمردودية الاقتصادية وهذا المؤشر وإن كان على المستوى الجزئي مقياس لكفاءة البنك في إدارة أصوله بما يحقق أفضل مردود ممكن فإنه من وجهة النظر الكلية يكون القطاع البنكي ذو كفاءة عالية نسبيا كلما انخفض هذا الهامش نتيجة لزيادة المنافسة في القطاع[1].

وسنحاول من خلال الشكل الموالي إعطاء صورة عن هامش أسعار الفائدة لبعض البنوك العاملة في الدول العربية.

[1]- محمد داود عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 36.

الشكل رقم (2-2): هامش أسعار الفائدة في البنوك العاملة في الدول العربية عام2007.

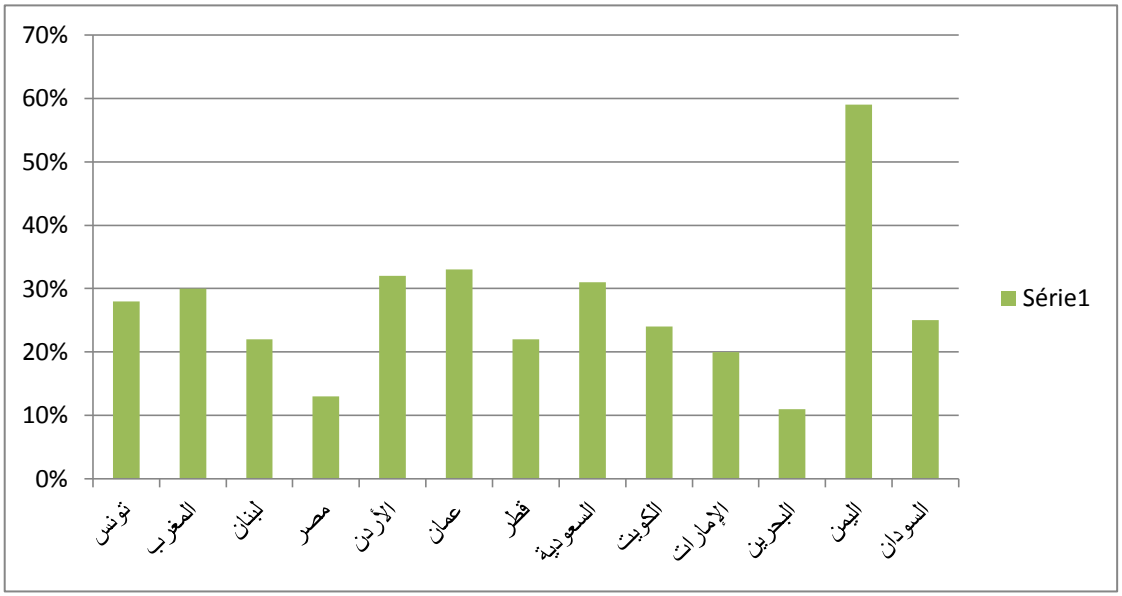

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع:

– جمال الدين زروق وآخرون، **أوضاع القطاع المصرفي في الدول العربية وتحديات الأزمة المالية العالمية**، قسم الدراسات، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2009، ص 18.

ويعتبر هامش أسعار الفائدة منخفضا نسبيا في كل من البحرين ومصر والإمارات ولبنان وذلك مقارنة بالهامش المسجل في بقية الدول العربية، حيث يعكس الانخفاض النسبي لهامش أسعار الفائدة درجة المنافسة المرتفعة نسبيا خاصة بالنسبة للبنوك التجارية العاملة في كل من البحرين ومصر ولبنان، وبصفة عامة تتقارب معدلات هامش أسعار الفائدة في بقية الدول العربية[1].

2- تكاليف التشغيل:

تعتبر تكاليف التشغيل أهم التكاليف التي تسعى البنوك جاهدة للتحكم فيها ومراقبتها من أجل تدنيتها إلى أقل ما يمكن بهدف الزيادة في النتيجة وبالتالي رفع المردودية، ومن أساليب البنوك في تخفيض تكاليف التشغيل إحلال الآلية محل العمالة، التعامل في الصفقات الكبيرة لتحقيق وفرات الحجم،التقليل من الفروع والوكالات في شكل مادي إلى الحد الأمثل وتعويض الانخفاض في حجم النشاط تبعا لذلك بالخدمات المصرفية الإلكترونية، ويمكننا إعطاء صورة عن واقع تكاليف التشغيل لدى بعض الدول العربية من خلال الشكل الموالي:

[1]– جمال الدين زروق وآخرون، **أوضاع القطاع المصرفي في الدول العربية وتحديات الأزمة المالية العالمية**، قسم الدراسات، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2009، ص ص 17-18.

الشكل رقم (2-3): تكاليف التشغيل كنسبة إلى الدخل التشغيلي للبنوك العاملة في الدول العربية عام 2007.

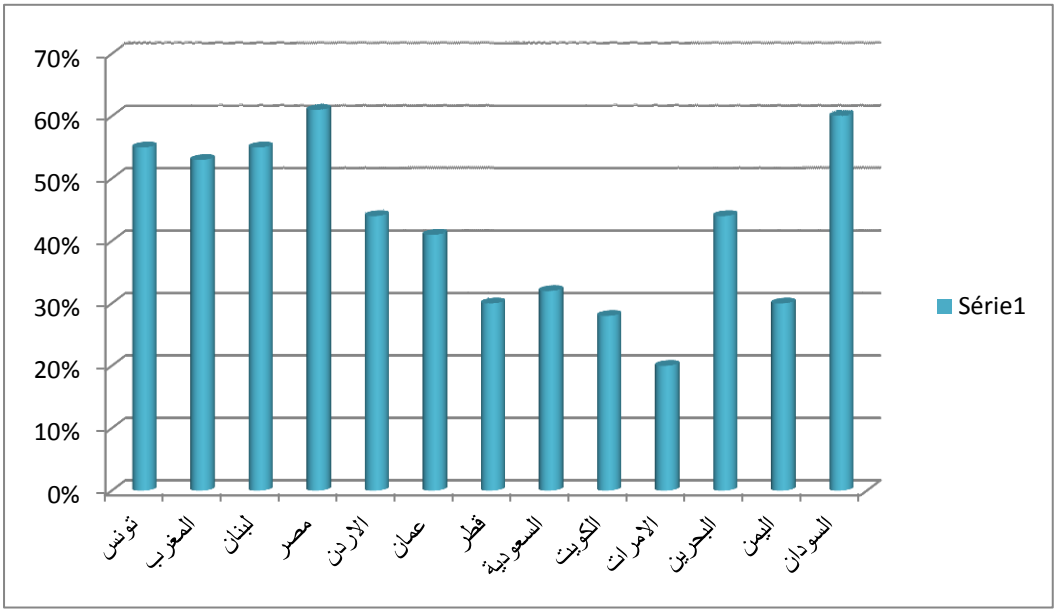

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نفس المرجع السابق، ص 20.

يشير مؤشر نسبة تكاليف التشغيل إلى الدخل التشغيلي للبنوك أن هذه النسبة المحتسبة للبنوك التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي تراوحت بين نحو 28% في الكويت و44% في البحريين في عام 2007، أما في الدول النفطية فقد تراوحت معدلات هذا المؤشر بين حوالي 44% في الأردن و55%في تونس و لبنان في عام 2007، أما في اليمن والسودان شكلت تكاليف التشغيل حوالي 30% و60%.

تشير هذه البيانات إلى أهمية استخدام التقنية (التكنولوجيا) في النشاط المصرفي في الدول العربية مثل عدد من دول مجلس التعاون الخليجي والتي سجلت نسبا منخفضة لتكاليف التشغيل إلى الدخل التشغيلي، والتي مكنتها من تقليص التكاليف وزيادة كفاءة ومردودية الجهاز البنكي[1].

ثانيا: الطريقة الثانية

وفيها يتم البحث في جملة المحددات التي تتضافر فيما بينها لتحديد المردودية الإقتصادية، وبالعودة إلى علاقة حساب هذه الأخيرة وهي:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأصول الاقتصادية}}$$

وبإدخال تعديل معين على الصيغة السابقة نجد:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأصول الاقتصادية}} \times \frac{\text{الناتج البنكي الصافي}}{\text{الناتج البنكي الصافي}}$$

[1]- نفس المرجع السابق، ص 19.

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الناتج البنكي الصافي}} \times \frac{\text{الناتج البنكي الصافي}}{\text{الأصول الاقتصادية}}$$

في الأخير نتحصل على علاقة للمردودية الاقتصادية في شكل جداء عاملين هما[1]:

1- معدل الربحية:

يمثل الطرف الأول في الجداء وهو يعكس لنا مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف ويحسب وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{معدل الربحية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الناتج البنكي الصافي}}$$

2- معدل دوران الأصول:

يمثل الطرف الثاني للجداء وهو يدل على الاستغلال أو الاستعمال الأفضل للأصول بمعنى إنتاجية هذه الأخيرة ويقاس هذا المعدل وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول} = \frac{\text{إجمالي الإيرادات}}{\text{الأصول الاقتصادية}}$$

بطبيعة الحال إذا حقق البنك مردودية اقتصادية مرتفعة فإن السبب في ذلك هو أن البنك أكثر كفاءة في تحكمه ومراقبته للتكاليف وهو ما يعكسه معدل الربح المرتفع، أو استخدام أفضل للأصول وهو ما يعكسه معدل دوران الأصول أو يعود السبب لكل منهما، كذلك فيما يخص الانخفاض فإنه يعود لجانب منهما أو لكليهما.

وعليه يمكن لبنكين أن يحققا ذات المردودية الاقتصادية ولكن بطرقتين مختلفتين أحدهما بمعدل ربحية مرتفع ومعدل دوران أصول منخفض والآخر بمعدل دوران أصول كبير ومعدل ربحية منخفض.

[1]- محمد جموعي قريشي، **تقييم أداء المؤسسات المصرفية: دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة2000/1994**، جامعة ورقلة، ص ص 90-91.

الفرع الثاني: تحليل المردودية المالية (ROE)

للتعرف على محددات المردودية المالية فإنه يتم الإعتماد على العلاقة التالية[1]:

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة (حقوق الملكية)}}$$

ويمكن تعديل الصيغة أو العلاقة السابقة كما يلي:

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} \times \frac{\text{الناتج البنكي الصافي}}{\text{الأصول الاقتصادية}} \times \frac{\text{الأصول الاقتصادية}}{\text{الأصول الاقتصادية}}$$

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الناتج البنكي الصافي}} \times \frac{\text{الناتج البنكي الصافي}}{\text{الأصول الاقتصادية}} \times \frac{\text{الأصول الاقتصادية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

المردودية المالية= معدل الربحية× معدل دوران الأصول × مضاعف حق

المردودية المالية= المردودية الاقتصادية × مضاعف حق الملكية.

وعليه يمكننا القول أنه يمكننا حساب المردودية المالية عن طريق ضرب المردودية الاقتصادية بمضاعف حق الملكية.

[1]- نفس المرجع السابق، ص 91.

يمكن تلخيص نموذج المردودية المالية وفقا للشكل التالي:

الشكل رقم (2-4): نموذج المردودية المالية.

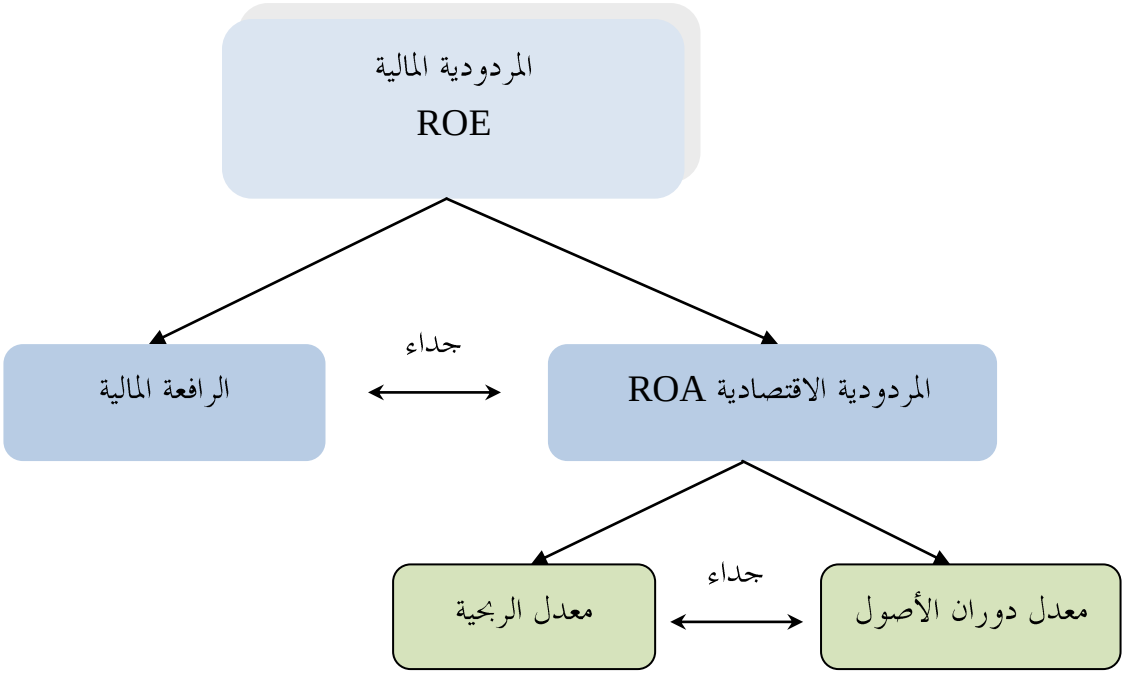

المصدر: عبد الحميد بوخاري وعلي بن ساحة ، **مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات** ، الطبعة الثانية ، نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي ، جامعة ورقلة ، أيام 22-23 نوفمبر 2011، ص 141.

وما يستفاد من الصيغة السابقة الذكر للمردودية المالية أو العائد على حقوق الملكية هو أنها تفسر الأداء بشكل أفضل ، فإذا حقق البنك مردودية مالية مرتفعة أو ضخمة فإنه يمكن تتبع أو إرجاع السبب في الارتفاع إما للمردودية الاقتصادية التي سبق وتحدثنا عنها أو الرافعة المالية أو لكليهما،كما يمكن لبنكين أن يحققا نفس المردودية المالية حيث أن لهما نفس النتيجة والأصول ولكن مختلفان من حيث ملاءة رأس المال أي يلجآن إلى درجات رفع مالي مختلفة، هذا كله يؤدي إلى تحقيق مردودية مالية مختلفة للبنكين وتكون أفضل للبنك الذي يعتمد على رفع مالي أكثر من الآخر.

خلاصة:

تعتبر المردودية مؤشرا هاما لقياس مدى كفاءة البنك في استخدام الموارد المتاحة لديه، وهي تتأثر بزيادة الإيرادات وانخفاض التكاليف وهو ما تعكسه لنا النتيجة المحققة من طرف البنك والتي تكون معرضة لتأثير جملة من العوامل تتسبب إما في ارتفاعها أو انخفاضها،كما أن تكوينها يتم مرورا بمجموعة من الهوامش أهمها الناتج البنكي الصافي وبالأخص هامش أسعار الفائدة الذي يمثل أهم مكون بالنسبة له،كما تتأثر المردودية البنكية بمعدل الربحية الذي يعكس لنا مدى كفاءة البنك في مراقبة تكاليفه وبمعدل دوران الأصول الذي يقيس مدى إنتاجية هذه الأخيرة، وكذلك الرافعة المالية التي تعكس لنا مدى اعتماد البنك في تمويل استثماراته على مصادر تمويل خارجية.

الفصل الثالث
دراسة حالة البنوك الجزائرية

تمهيد:

لقد مر القطاع البنكي الجزائري بعدة مراحل منذ الاستقلال، ابتداء بمرحلة تأميم المؤسسات البنكية التي خلفها النظام الاستعماري وصولا إلى الإصلاحات التي تمت بصدور قانون النقد والقرض 90-10 والتي تزامنت مع المرحلة الانتقالية التي شهدها الاقتصاد الجزائري من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد السوق، حيث نتج عن هذه الإصلاحات تغير هيكل القطاع البنكي بدخول البنوك الخاصة الوطنية والأجنبية إلى السوق البنكي، وتلت هذه الإصلاحات عدة تعديلات وتغيرات أهمها كانت سنة 2003.

وتتنافس البنوك الجزائرية (العمومية والخاصة) فيما بينها من أجل تعبئة الموارد وتوظيفها بالشكل الذي يمكنها من تعظيم مردوديتها باعتبار أن هذه الأخيرة تمثل الهدف الأساسي الذي تسعى كافة البنوك لتحقيقه.

ويقسم هذا الفصل إلى المبحثين التاليين:

- تطور الجهاز البنكي الجزائري.
- تحليل مردودية البنوك الجزائرية.

المبحث الأول: تطور الجهاز البنكي الجزائري

شهد القطاع البنكي الجزائري منذ الاستقلال عدة إصلاحات وتغيرات هدفت من خلالها السلطات العمومية الجزائرية إلى تطوير هذا القطاع البنكي حتى يتماشى مع الإصلاحات الاقتصادية التي شملت جميع المجالات والتي تهدف إلى تحقيق التقدم والتنمية وكذا تكييف هذا القطاع مع التغيرات العالمية التي طرأت على المستوى الدولي في مجال الصناعة البنكية، ولإلقاء الضوء على أهم ما ميز المراحل التي مر بها القطاع البنكي الجزائري قسمنا هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب هي:

- ❖ الجهاز البنكي الجزائري قبل إصلاحات 1990.
- ❖ إصلاحات قانون النقد والقرض.
- ❖ الجهاز البنكي الحالي والحصص السوقية بحسب الملكية.

المطلب الأول: الجهاز البنكي الجزائري قبل إصلاحات 1990

أولت السلطات الجزائرية اهتماما بتطوير وتحرير قطاعها البنكي انطلاقا من الدور المهم الذي يلعبه في تعزيز النمو الاقتصادي، فقد أثبتت التجارب العلمية أن نجاح الإصلاحات الكلية والهيكلية وقدرة الاقتصاد على التصدي للصدمات الخارجية غير المتوقعة مرتبطة إلى درجة كبيرة بإصلاح القطاع المالي والبنكي، وقد ارتأينا تقسيم هذا المطلب إلى أربعة فروع هي:

- مرحلة إنشاء جهاز بنكي وطني.
- الإصلاح المالي والبنكي.
- مرحلة إعادة هيكلة المؤسسات البنكية.
- إصلاحات (1988/1986).

الفرع الأول: مرحلة إنشاء جهاز بنكي وطني

لقد تميز النظام البنكي قبل الاستقلال بوجود عدد من البنوك موزعة عبر كافة التراب الوطني تخدم مصالح الاحتلال الفرنسي، أما بعد الاستقلال عملت السلطات الجزائرية على بناء جهاز بنكي يعمل على تمويل الاقتصاد الوطني ويخدم تنميته وذلك من خلال تأميم البنوك الأجنبية وهكذا فقد تم إنشاء مجموعة من الهيئات المالية والبنوك أهمها مايلي:

-الخزينة العامة وأنشأت في أوت 1962[1].

-البنك المركزي الجزائري (بنك الجزائر حاليا) وأنشأ بتاريخ 1962/12/13.

-الصندوق الجزائري للتنمية وأنشأ بتاريخ 1963/05/07.

[1]- شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص 66.

-الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وتم إنشاؤه بتاريخ 1964/08/10.

-البنك الوطني الجزائري (BNA) وأنشأ بتاريخ 1966/06/13.

-القرض الشعبي الوطني (CPA) وأنشأ بتاريخ 1967/05/11[1].

-البنك الخارجي الجزائري (BEA) وأنشأ بتاريخ 1967/10/01[2].

الفرع الثاني: الإصلاح المالي والبنكي

عرفت هذه المرحلة ابتداء من سنة 1971 إدخال بعض التعديلات والإصلاحات على السياسة النقدية والبنكية، تماشيا والسياسة العامة للدولة والظروف التي اقتضتها مصلحة الاقتصاد الوطني خاصة البنوك الوطنية التي كان عليها تمويل الاستثمارات المخططة بالإضافة إلى إنشاء الهيئة الفنية للمؤسسات البنكية والهيئات العامة للنقد والقرض وإعادة هيكلة بعض البنوك الوطنية[3].

الفرع الثالث: مرحلة إعادة هيكلة المؤسسات البنكية

تماشيا مع سياسة إعادة الهيكلة التي باشرتها الدولة فقد تم إعادة هيكلة البنوك وإضفاء المزيد من التخصص في مجال نشاطها، فتم إعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري باعتبارهما أكبر بنكين في تلك الفترة حيث انبثق عنهما بنكين هما[4]:

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بتاريخ 1982/03/16.
- بنك التنمية المحلية (BDL) بتاريخ 1985/04/30.

الفرع الرابع: إصلاحات (1988/1986)

يمكن أن نصف هذه المرحلة بالمحاولات الأولى اللامركزية، ويتعلق الأمر بإعطاء مرونة أكبر للجهاز البنكي ومنح استقلالية نسبية له.

[1]- خبابة عبد الله، **الاقتصاد المصرفي "البنوك الإلكترونية، البنـــوك التجارية، السياسة النقدية"**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص ص 181-184.

[2]- شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص 156.

[3]- بلعزوز بن علي، كتوشا عاشور، **واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، جامعة الشلف، أيام 15/14 ديسمبر 2004، ص 492.

[4]- شافية بن عيسى، **أثار وتحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري**، رسالة ماجستير، تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011/2010، ص 111.

أولا: قانون القرض والبنك لسنة 1986

تحت ضغط أزمة النفط الخانقة وعدم فعالية الوساطة البنكية ونجاعتها أصدرت السلطات الجزائرية القانون 86-12 بتاريخ 1986/08/19، فبموجب هذا القانون تم الفصل بين البنك المركزي كمقرض أخير وبين نشاطات البنوك التجارية الأمر الذي سمح بإقامة جهاز بنكي على مستويين، كما استعاد البنك المركزي وظائفه التقليدية ودوره كبنك للبنوك، كما استعادت البنوك حق متابعة استخدام القروض وكيفية استرجاعها والحد من مخاطرها[1].

ثانيا: قانون استقلالية البنوك لسنة 1988

لم يخلوا قانون 1986 من النقائص والعيوب، حيث لم يأخذ بعين الاعتبار المستجدات التي طرأت على مستوى التنظيم الجديد للاقتصاد، وهو ما دفع بالسلطات الجزائرية إلى تطبيق برنامج إصلاحي واسع شمل مجموعة القطاعات الاقتصادية بما فيها البنوك العمومية وذلك بصدور القانون 88-01 والمتضمن توجيه المؤسسات العامة، حيث أصبحت البنوك مؤسسات اقتصادية تهدف إلى تحقيق الربح والمردودية.

وبما أن البنوك هي مؤسسات مالية عمومية معنية بهذا القانون حيث شكلت المصادقة على القانونين 88-01 و88-06 بالنسبة للبنوك العامة مرحلة هامة في تطورها وعليه أصبحت هذه الأخيرة تتمتع بكامل استقلاليتها فيما يخص منحها للقروض ودراستها للمشاريع ومتابعتها لديونها وتسييرها لشؤونها الداخلية[2].

المطلب الثاني: إصلاحات قانون النقد والقرض

بعدما تأكد عدم جدوى التعديلات التي مست الجهاز البنكي الجزائري خلال السبعينات وبداية الثمانينات أصبح إصلاح هذا الجهاز حتميا سواء من حيث منهج تسييره أو المهام المنوطة به.

الفرع الأول: مضمون قانون النقد والقرض

إن إصدار القانون رقم 90-10 في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض يمثل منعطفا حاسما فرضه منطق التحول إلى اقتصاد السوق من أجل القضاء على نظام تمويل الاقتصاد الوطني القائم على المديونية والتضخم، حيث وضع قانون النقد والقرض الجهاز البنكي على مسار تطور جديد تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية، وأعاد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والائتمان في ظل استقلالية واسعة وللبنوك التجارية وظائفها التقليدية، كما تم فصل ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية من خلال وضع سقف لتسليف البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية مع تحديد مدتها واسترجاعها

[1]- بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات الاقتصادية والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص ص 183-184.

[2]- بعلي حسين مبارك، **إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة**، رسالة ماجستير، فرع إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة متنوري، قسنطينة، 2012/2011، ص ص 69-70.

إجباريا في كل سنة، وكذا إرجاع ديون الخزينة العامة المتراكمة وإلغاء الاكتتاب الإجباري من طرف البنوك التجارية لسندات الخزينة العامة، ومنع كل شخص طبيعي ومعنوي غير البنوك والمؤسسات المالية من أداء هذه العمليات[1].

ومن أهم النقاط والتدابير التي تضمنها قانون النقد والقرض مايلي[2]:

- منح استقلالية للبنك المركزي الذي أصبح يسمى "بنك الجزائر" واعتباره سلطة نقدية حقيقية مستقلة عن السلطات المالية تتولى إدارة وتوجيه السياسة النقدية في البلاد، إلى جانب إعادة تنظيمه وذلك بظهور هيئات جديدة تتولى تسيير البنك وإدارته ومراقبته.
- تعديل مهام البنوك العمومية لزيادة فعاليتها في النشاط البنكي بقيامها بالوساطة المالية في تمويل الاقتصاد الوطني، وذلك بإلغاء التخصص في النشاط البنكي وتشجيع البنوك على تقديم منتجات وخدمات بنكية جديدة ودخول الأسواق المالية ومواجهة المنافسة نتيجة انفتاح السوق البنكي على القطاع البنكي الخاص الوطني والأجنبي.
- تفعيل دور السوق البنكي في التنمية وتمويل الاقتصاد الوطني وفتحه أمام البنوك الخاصة والبنوك الأجنبية لمزاولة أنشطتها البنكية، إلى جانب إقراره بإنشاء سوق للقيم المنقولة.

الفرع الثاني: أهداف قانون النقد والقرض

هدف قانون النقد والقرض 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990 إلى تحقيق مايلي[3]:

- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع البنكي والمالي.
- رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير شؤون النقد والقرض.
- إعادة تقييم العملة الوطنية.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية والسماح بإنشاء مصارف خاصة وطنية وأجنبية.
- تطهير الوضعية المالية لمؤسسات القطاع العام.
- إلغاء مبدأ تخصص البنوك وتحديد وتوضيح النشاطات المنوطة للبنوك والهيئات المالية.
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.

[1]- القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 1990/04/14، الجريدة الرسمية، العدد 16.

[2]- نفس المرجع السابق.

[3]- مصطفى عبد اللطيف، سليمان بلعور، **النظام المصرفي بعد الإصلاحات**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الممارسة التسويقية، المركز الجامعي بشار، أيام 21/20 أفريل 2004، ص 52.

الفرع الثالث: تعديل قانون النقد والقرض

ظلت الجزائر ومنذ بداية التسعينات تطبق سياسة الإصلاح الاقتصادي والتحرير البنكي، حيث تم وضع عدد من البرامج في إطار الإستراتيجية الشاملة للإصلاح الاقتصادي، كما تم إجراء عدة إصلاحات على المنظومة البنكية كان آخره التعديلات التي عرفها قانون النقد والقرض الأمر رقم 03-11 الصادر في تاريخ 2003/08/26، خاصة بعد الأزمات التي عرفتها بعض البنوك الخاصة (بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري الجزائري)، وذلك بمراجعة القوانين والتشريعات التي تنظم العمل البنكي، وإخضاع الجهاز البنكي إلى القواعد والمعايير البنكية العالمية والاستمرار في تعميق مسار الإصلاحات[1].

فقد كان الهدف من تعديل قانون النقد والقرض بالأمر 03-11 هو تقليص الصلاحيات التي كان يتمتع بها محافظ بنك الجزائر والتي محل تنازع بينه وبين وزير المالية، وبالتالي تقليص استقلالية بنك الجزائر التي كان يتمتع بها وفقا لروح نص قانون 90-10 هذا من جهة ومن جهة أخرى تدعيم الإشراف والرقابة على البنوك الخاصة بعد الأزمة التي أحدثها بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري.

كما شهدت نهاية سنة 2005 إعلان فشل تجربة البنوك الخاصة برأسمال وطني وكان السبب في ذلك هو النظام رقم 04-11 الخاص بتحديد الحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية، بالإضافة إلى التضييق الذي كانت تعاني منه البنوك الخاصة الجزائرية وعدم تمكنها من الوصول إلى السوق النقدية على مستوى البنك المركزي، أضف إلى ذلك تداعيات إفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري سنة 2003 الذي أدى إلى سحب الأفراد والمتعاملين الاقتصاديين لأرصدتهم من البنوك الخاصة وفقدان الثقة في القطاع البنكي الخاص بشكل عام.

إن فشل البنوك الخاصة الوطنية في أول تجربة لها وخروجها من السوق بهذا الشكل من شأنه أن يعطي انطباع للمتعاملين الأجانب بأن القطاع الخاص الجزائري غير قادر على الاستثمار في المجال المالي والبنكي، مما يبقي على هيمنة البنوك العمومية وبالتالي ضعف التنافسية في السوق البنكية الجزائرية، الأمر الذي ينعكس سلبا على تطوير الخدمات البنكية ومواكبة أحدث التطورات التي عرفتها الصناعة البنكية في العالم[2].

الفرع الرابع: إصلاحات السياسة النقدية والبنكية

لقد مر القطاع البنكي الجزائري بعدة إصلاحات مست السياسة النقدية، والجدول الموالي يعطينا صورة عن أهم هذه الإصلاحات.

[1]- الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 2003/08/27، الجريدة الرسمية، العدد 52.

[2]- بعلي حسين مبارك، مرجع سبق ذكره، ص ص 85-86.

الجدول رقم (3-1): بعض إصلاحات السياسة النقدية في البنوك الجزائرية.

	الإصلاحات
تحرير أسعار الفائدة.	قامت البنوك الجزائرية بتحرير أسعار الفائدة.
إزالة القيود على الائتمان.	لقد تم إزالة القيود فيما يتعلق بمنح الائتمان لدى البنوك الجزائرية.
الاحتياطي الإلزامي حاليا.	مثل الاحتياطي القانوني للبنوك الجزائرية 08% من الودائع بالعملة المحلية
ملاحظات.	تم توحيد أسعار الفائدة للقطاع العام والقطاع الخاص في عام 1990 وتحرير أسعار فائدة الودائع وتم تحرير أسعار الفائدة على الإقراض خلال الفترة (1995/1990). تمت إزالة السقوف على الائتمان في عام 2000. كانت نسبة الاحتياطي الإلزامي تعادل 6.5% حتى نهاية عام 2007 وتمت زيادتها إلى 08% في 2008 علما بأنها كانت تعادل 03% من ودائع البنوك بالعملة المحلية في عام 2001، وذلك لمواجهة الضغوط التضخمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في مناخ اقتصادي يتميز بسيولة فائضة مرتفعة في القطاع البنكي.

المصدر: جمال الدين زروق وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 68.

المطلب الثالث: الجهاز البنكي الجزائري الحالي والحصص السوقية بحسب الملكية

يتكون الجهاز البنكي الجزائري الحالي من مؤسسات مالية وبنوك عمومية وخاصة وهذه البنوك تعمل على جذب الودائع ومنح القروض لهذا سنقسم هذا المطلب إلى فرعين هما:

- الجهاز البنكي الحالي.
- الحصص السوقية بحسب الملكية.

الفرع الأول: الجهاز البنكي الجزائري الحالي

في نهاية سنة2011 كان هناك 27 بنك ومؤسسة مالية في الجزائر معتمدة رسميا، وهذه البنوك والمؤسسات المالية تتوزع على النحو التالي[1]:

- 6 بنوك عمومية.
- 14 بنك خاص.

[1]- Guide des banque et des établissements financiers en Algérie, édition 2012, P P 13- 19.

- 7 مؤسسات مالية.

أولا: البنوك العمومية

عددها 6 بنوك وهي كالآتي:

- البنك الوطني الجزائري (BNA): يتكون من 197 وكالة موزعة عبر الإقليم الوطني.
- البنك الخارجي الجزائري (BEA): يتكون من 91 وكالة موزعة غبر كافة التراب الوطني.
- القرض الشعبي الجزائري (CPA): يتكون من 139 وكالة على المستوى الوطني.
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR): ويتكون من 290 وكالة.
- بنك التنمية المحلية (BDL): ويتكون أو يجوز هذا البنك على 148 وكالة.
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP): ويتكون من 223 وكالة على المستوى الوطني.

ثانيا: البنوك الخاصة

عدد البنوك الخاصة هو 14 بنك وهي كالآتي:

- بنك البركة الجزائري: ويتكون من 25 وكالة متواجدة على المستوى الوطني
- سيتي بنك الجزائر (citibankAlgérie): وجد منذ سنة 1992 بالجزائر يتكون من 4 وكالات .
- المجمع العربي البنكي الجزائري (ABC): فتح هذا البنك مكتبه في سنة 1995 وهو الآن يتوفر على 18 وكالة.
- ناتكسيس الجزائر (Natixis algérie): تحصل على الاعتماد سنة 2000 يتكون من 12 وكالة موزعة على أهم المدن الجزائرية .
- سوسيتي جنرال الجزائر (الشركة العامة الفرنسية): وهو بنك تجاري مملوك 100% للمجمع الفرنسي الأم معتمد منذ سنة 2000 ويتكون من 70 وكالة موزعة على أهم المدن الجزائرية .
- بنك العرب الجزائر (Arab Bank PLC): معتمد منذ سنة 2001 ويتكون من 4 وكالات .
- بنك باربيا الجزائر (BNP PariBas AL Djazair): أعتمد سنة 2002 ويتكون من 58 وكالة على المستوى الوطني .
- بنك الخليج الجزائر (Gulf Bank Algeria): معتمد سنة 2004 ويتكون من 24 وكالة.
- ترست بنك الجزائر (Trust Bank Algeria): أعتمد سنة 2002 ويتكون من 12 وكالة في الجزائر.
- بنك الاسكان للتجارة والتمويل: أعتمد وبدأ نشاطه سنة 2003 ويتكون من 5 وكالات .
- بنك فرنسا الجزائر (FARANSA BANK): أنشأ سنة 2006 ويتكون الآن من وكالتين.
- كاليون الجزائر (Calyon Algérie): أعتمد كبنك شامل سنة 2007 ويتكون من وكالة واحدة .
- بنك:(HSBC Algérie) أنشأ سنة 2008 ويتوفر على وكالتين

- بنك السلام (Al salam Bank-Algeria): وأعتمد سنة 2008 يتوفر على وكالتين إضافة إلى المقر الرئيسي.

ثالثا: المؤسسات المالية

يقدر عددها بـــ7 مؤسسات مالية وهي:

- مؤسسة إعادة التمويل الرهني (SRH): أنشأت سنة 1997.
- المؤسسة المالية للاستثمار والمساهمة (Sofinance SPA): اعتمدت سنة2001.
- المؤسسة العربية للإيجار (ALC): أنشأت سنة 2001 وهي تتوفر على 3 وكالات .
- المؤسسة المغاربية للإيجار (MLA Leasing): أنشأت سنة 2006 وهي تتوفر على 5 وكالات .
- سيتلام الجزائر (Cetelem algérie): تحصلت هذه المؤسسة على اعتمادها سنة 2006.
- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (SNMA): وتم إعادة هيكلته في جانفي 2009 للعمل كمؤسسة مالية.
- الشركة الوطنية للإيجار (SNL): تم اعتمادها في بداية 2011 برأس مال قدره 3.5 مليار دج.

الفرع الثاني: الحصص السوقية للبنوك بحسب الملكية

من أهم النشاطات التي تتنافس عليها البنوك التجارية عملية تعبئة المدخرات والموارد من أصحاب الفوائض وتمويل العجز لدى أطراف أخرى من خلال منح القروض.

أولا: حصص البنوك من الودائع

يبين الجدول التالي تطور حصص كل من البنوك العمومية والخاصة من إجمالي الودائع للقطاع البنكي خلال الفترة (2012/2008).

الجدول رقم (3-2): حصص البنوك العمومية والخاصة من إجمـــالي الودائع (2012/2008). الوحدة: %.

البنوك/السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
البنوك العمومية	92.2	90	89.8	89.1	87.1
البنوك الخاصة	7.8	10	10.2	10.9	12.9

Source: Rapport Annuel De La Banque D'Algérie, 2011, P 76.

Rapport Annuel De La Banque D' Algérie, 2012, P 83.

وتترجم معطيات الجدول من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-1): حصص البنوك العمومية والخاصة من إجمالي الودائع (2012/2008).

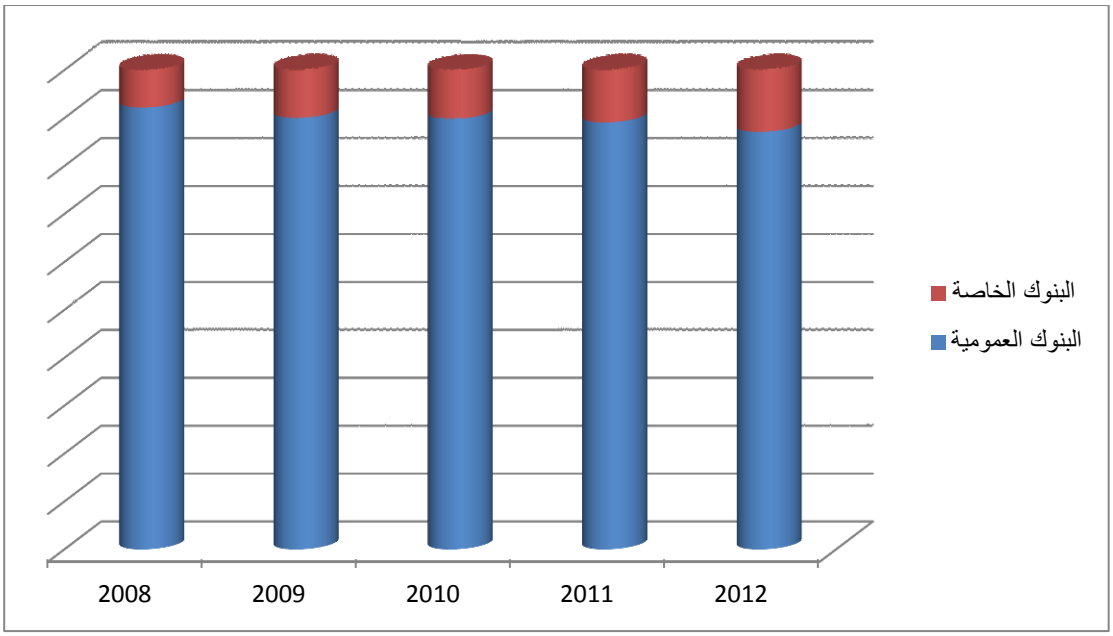

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

يتضح من خلال الشكل أن البنوك العمومية تهيمن على هيكل الودائع داخل القطاع البنكي طيلة سنوات الدراسة، حيث لم تستطع البنوك الخاصة رغم عددها الكبير نسبيا مقارنة بالبنوك العمومية إلا تعبئة قدر يسير من مدخرات الجمهور ، ويمكن أن نرجع هذه الوضعية لسببين رئيسيين الأول قطاع المحروقات ممثلا بالعديد من المؤسسات العمومية لا يزال يهيمن على الاقتصاد الوطني وبالتالي فإن الأموال التي يقوم بتجميعها سيتم إيداعها لدى البنوك العمومية، أما السبب الثاني فيتعلق بأزمة البنوك الخاصة والتي أثرت بشكل كبير على الثقة في هذا النوع من البنوك، لكنه رغم تواضع حصة البنوك الخاصة في سوق الودائع إلا أن هذه الحصة تنمو باستمرار فقد ارتفعت من 7.8% سنة 2008 إلى 12.9%.

ثانيا: حصص البنوك من القروض

يوضح الجدول التالي حصص كل من البنوك العمومية والخاصة من إجمالي القروض الممنوحة خلال الفترة (2012/2008).

الجدول رقم (3-3): حصص البنوك العمومية والخاصة من إجمالي القروض (2012/2008). الوحدة: %.

البنوك/السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
البنوك العمومية	87.5	87.9	86.8	85.7	86.7
البنوك الخاصة	12.5	12.1	13.2	14.3	13.3

Source: Rapport Annuel De La Banque D'Algérie, 2011, P 79.
Rapport Annuel De La Banque D'Algérie, 2012, P 85.

وتترجم معطيات الجدول من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-2): حصص البنوك العمومية والخاصة من إجمالي القروض الممنوحة (2012/2008)

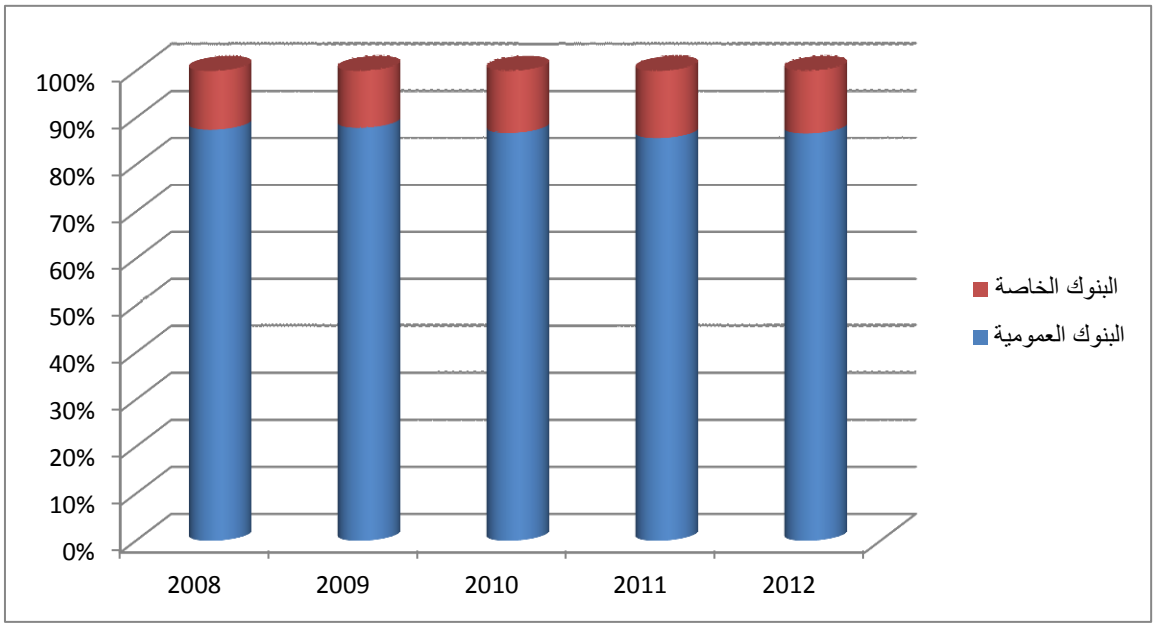

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-3).

يوضح الشكل أعلاه أن البنوك العمومية لا تزال هي الممول الرئيسي للاقتصاد الوطني وهذا رغم انخفاض حصتها مقابل ارتفاع حصة البنوك الخاصة التي تبقى غير مهتمة بالشكل اللازم بعملية التمويل مقارنة بنشاطها في العمليات قصيرة الأجل.

المبحث الثاني: تحليل مردودية البنوك الجزائرية

إن تحليل المردودية البنكية يعطينا فرصة التعرف على أهم العوامل التي من شأنها أن تحدث الاختلاف بين مردوديتي البنوك العمومية والبنوك الخاصة، لذلك سنتناول من خلال هذا المبحث ثلاث مطالب هي:

- ❖ المردودية الاقتصادية والمالية للبنوك الجزائرية.
- ❖ أهم محددات مردودية البنوك الجزائرية.
- ❖ تحليل النتائج.

المطلب الأول: المردودية الاقتصادية والمالية للبنوك الجزائرية

سنتطرق من خلال هذا المطلب للحديث عن كل من:

- المردوديةالاقتصادية (ROA) للبنوك الجزائرية
- المردودية المالية (ROE) للبنوك الجزائرية.

الفرع الأول: المردودية الاقتصادية (ROA) للبنوك الجزائرية

لم تعرف مردودية الأصول بالبنوك التجارية الجزائرية نفس الاتجاه خلال الفترة (2011/2008) بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-4): المردودية الاقتصادية للبنوك الجزائرية (2011/2008). الوحدة: %.

البنوك/السنوات	2008	2009	2010	2011
بنوك عمومية	0.99	1.33	1.25	1.80
بنوك الخاصة	3.27	3.28	3.49	4.5

Source: Rapport Annuel De La Banque D'Algérie, 2010, P 81.
Banque d'Algérie, Rapport sur la stabilité du système Bancaire algérien, 2009 2011, juin 2013,P 30.

وتترجم معطيات الجدول من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (3-3): المردودية الاقتصادية للبنوك الجزائرية (2011/2008).

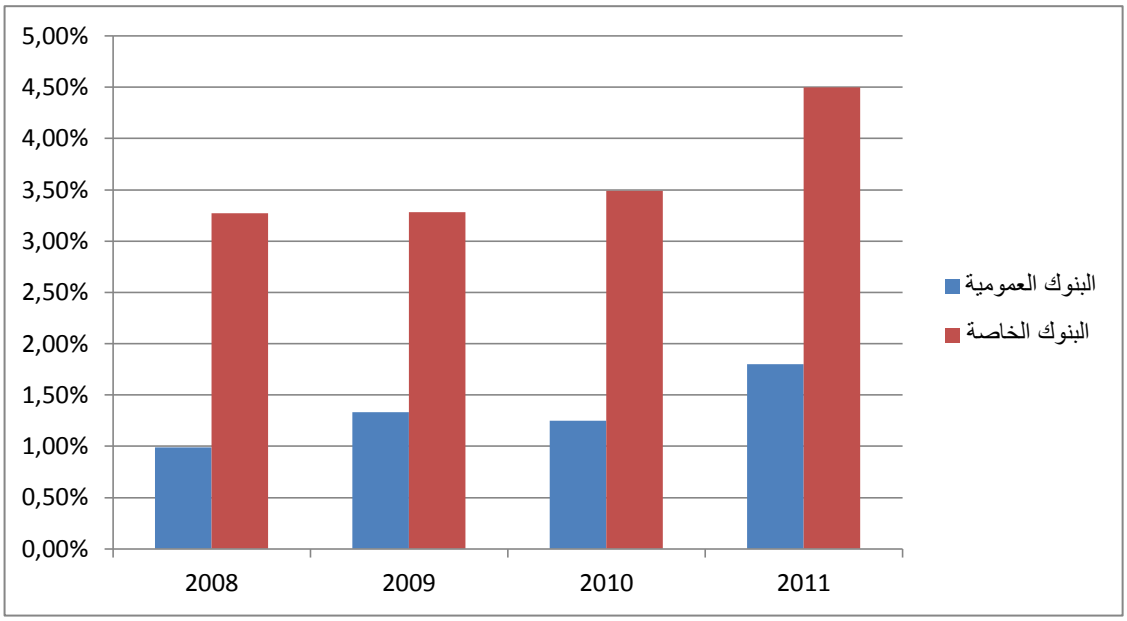

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-4).

يتضح من خلال الشكل أو التمثيل البياني أن معدل المردودية الاقتصادية أو العائد على الأصول في البنوك العمومية أخذ قيم مختلفة خلال سنوات الدراسة (2011/2008)، حيث تراوحت هذه القيم بين 0.99% كأدنى عائد و1.8% كأعلى عائد، ففي سنة 2008 أخذ هذا المعدل مقدار0.99% ثم ارتفع إلى 1.33% سنة 2009، أما في سنة 2010 فانخفض إلى 1.25% ثم عاد وارتفع مرة أخرى إلى 1.8% سنة 2011.

أما فيما يخص البنوك الخاصة فقد أظهرت النتائج الزيادة المستمرة التي عرفها معدل المردودية الاقتصادية خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى غاية 2011، حيث بلغ سنة 2008 مقدار 3.27% و 3,28% سنة 2009، أما في سنة 2010 فقد بلغت قيمة 3,49% لتصل سنة 2011 إلى 4.5%.

وعموما نقول أن المردودية الاقتصادية في تحسن مستمر سواء بالنسبة للبنوك العمومية أو البنوك الخاصة إلا أن هذه الأخيرة حققت نسب تساوي 3 أضعاف تلك التي حققتها البنوك العامة.

الفرع الثاني: المردودية المالية (ROE) للبنوك الجزائرية

لم تشهد مردودية الأموال الخاصة بالبنوك التجارية الجزائرية العمومية والخاصة نفس الاتجاه خلال الفترة (2011/2008) وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-5): المردودية المالية للبنوك الجزائرية (2011/2008). الوحدة: %.

البنوك/السنوات	2008	2009	2010	2011
بنوك عمومية	25.00	27.90	29.80	26.10
بنوك خاصة	25.60	20.90	20.30	21.40

Source: Rapport Annuel De La Banque D'Algérie, 2010, P 81.
Banque d'Algérie, Rapport sur la stabilité du système Bancaire algérien, 2009/2011, juin 2013, P 30.

والشكل الموالي يترجم معطيات الجدول ويعطينا صورة أوضح عن واقع المردودية المالية للبنوك الجزائرية.

الشكل رقم (3-4): المردودية المالية للبنوك الجزائرية (2011/2008).

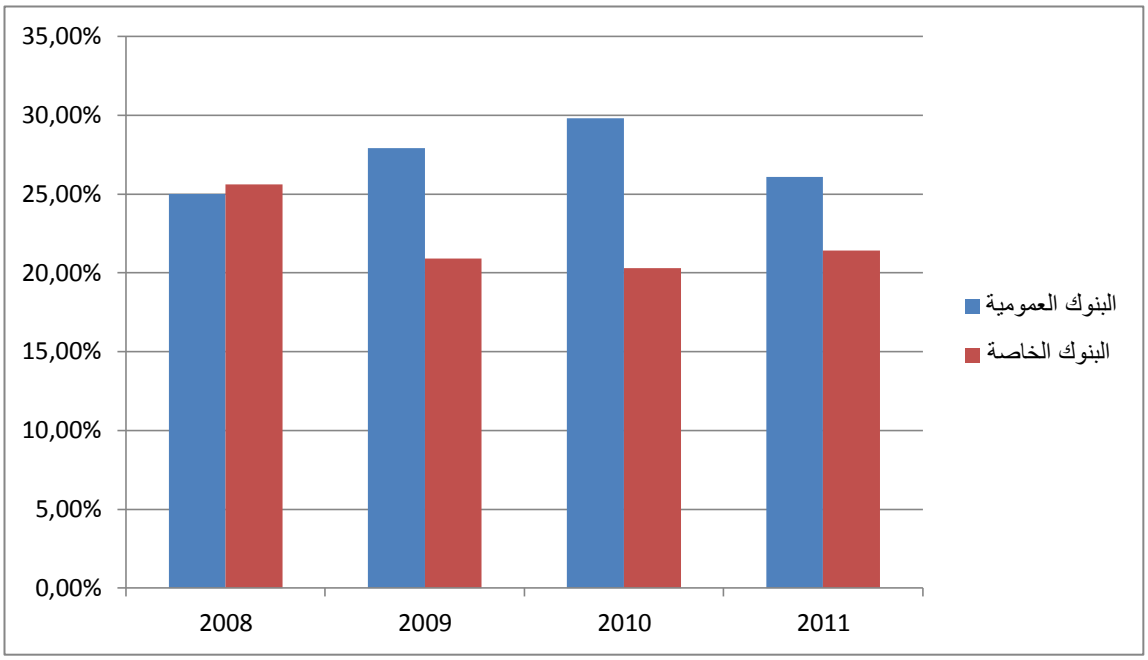

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-5).

تظهر نتائج معدل المردودية المالية أو العائد على حقوق الملكية أن البنوك العمومية عرفت قيم مختلفة أخذت شكل تصاعدي خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى غاية 2010 ثم انخفضت سنة 2011، حيث كانت أدنى نسبة هي 25% والتي حققت سنة 2008 تلتها بعد ذلك نسبة 27,9% سنة 2009 و29,8% سنة 2010 وهي تمثل أعلى عائد تم تحقيقه من قبل البنوك العمومية خلال فترة الدراسة (2011/2008)، أما في سنة 2011 فتم تحقيق نسبة 26.10%.

أما البنوك الخاصة فقد كانت عكس البنوك العمومية حيث أن قيم المردودية المالية للبنوك الخاصة أخذت شكل تنازلي في الفترة الممتدة من2008 الى2010، أما في سنة 2011 فقد ارتفعت المردودية المالية ولكن الارتفاع كان ضئيلا مقارنة بالمردودية التي تم تحقيقها سنة 2008 ، حيث قدرت النسب على التوالي بـــ: 25,60% -20,9% -20,3% -21,4%.

وبمقارنة النتائج المحققة من قبل كل من البنوك الخاصة والعمومية نلاحظ أن هذه الأخيرة قد حققت مردودية مالية أفضل بكثير من تلك التي حققتها البنوك الخاصة باستثناء سنة 2008 والتي حققت فيها البنوك الخاصة مردودية مالية أفضل من تلك التي حققتها البنوك العامة إلا أن الفارق كان ضئيلا.

المطلب الثاني: أهم محددات مردودية البنوك الجزائرية

تختلف المردودية المحققة لدى البنوك العمومية عن المردودية المحققة لدى البنوك الخاصة وهذا راجع إلى جملة من المحددات سنتطرق للحديث عنها من خلال الفروع التالية:

- الرافعة المالية.
- معدل الربحية.
- معدل دوران الأصول.
- هامش الوساطة وهامش خارج الوساطة.

الفرع الأول: الرافعة المالية

يعطينا الجدول الموالي صورة عن الرافعة المالية لكل من البنوك العمومية والخاصة الجزائرية

الجدول رقم (3-6): الرافعة المالية للبنوك الجزائرية (2011/2008). الوحدة: مرة.

البنوك/السنوات	2008	2009	2010	2011
البنوك العمومية	25	21	24	15
البنوك الخاصة	8	6	6	5

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-4) والجدول رقم (3-5).

وتترجم معطيات الجدول من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (3-5): الرافعة المالية للبنوك الجزائرية (2011/2008).

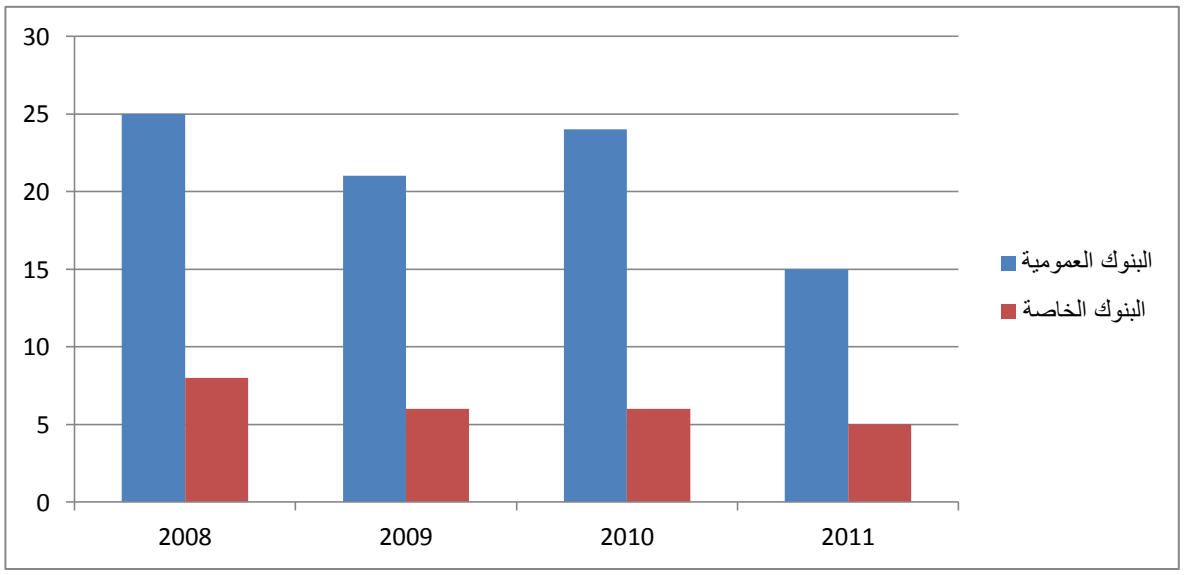

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الشكل والذي يبين قيم معامل الرفع المالي أو مضاعف حق الملكية أن كل البنوك المدروسة (البنوك العمومية والخاصة) قد حققت قيما متباعدة لهذا المعامل، فالبنسبة للبنوك العمومية فقد تراوحت ما بين 15 مرة كأدنى حد و25 مرة كأعلى حد خلال سنوات الدراسة، حيث أنه في سنة 2008 كانت قيمة هذا المعامل 25 مرة ثم تراجعت هذه القيمة إلى 21 مرة سنة 2009 ثم عادت وارتفعت سنة 2010الى 24 مرة، أما في سنة 2011 فقد كانت قيمة هذا المعامل هي 15مرة.

أما البنوك الخاصة فقد حققت أعلى قيمة لهذا المعامل سنة 2008 وقدرت بـــــــــ 8 مرات ثم انخفضت إلى 6 مرات سنة 2009، أما في سنة 2010 فقد ظلت على حالها أي 6 مرات، ثم عادت وانخفضت إلى 5 مرات سنة 2011 وهي أدنى قيمة لهذا المعامل لدى البنوك الخاصة خلال فترة الدراسة (2011/2008)

وإذا قارنا نتائج البنوك العمومية مع نتائج البنوك الخاصة فإننا نلاحظ أن معامل الرفع المالي لدى البنوك العمومية يساوي من 3 أضعاف إلى 4 أضعاف معامل الرفع المالي للبنوك الخاصة.

الفرع الثاني: معدل الربحية

يوضح الجدول الموالي معدلات الربحية المحققة لدى البنوك الجزائرية خلال الفترة (2010/2008).

الجدول رقم (3-7): معدل الربحة للبنوك الجزائرية (2010/2008). الوحدة: %.

البنوك /السنوات	2008	2009	2010
بنوك عمومية	40.07	55.15	54.45
بنوك خاصة	42.31	44.02	48.48

Source: Rapport Annuel De La Banque D'Algérie, 2010, P 82.

تترجم معطيات الجدول من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-6): معدل الربحية للبنوك الجزائرية (2010/2008).

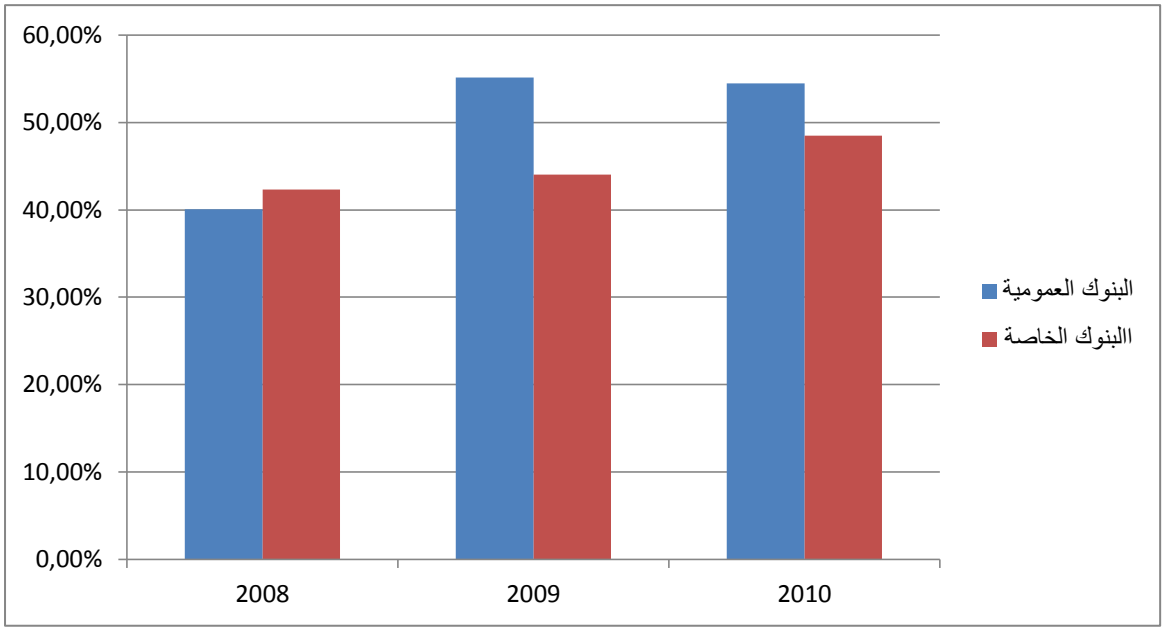

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-7).

نلاحظ من الشكل أعلاه أن معدل الربحية لدى البنوك العمومية قد شهد تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض من سنة لأخرى حيث بلغ 40,07% سنة 2008 ثم ارتفع إلى 55,15% سنة 2009 ثم انخفض بعد ذلك الى54,45% سنة 2010.

أما في البنوك الخاصة فقد شهد معدل الربحية خلال الفترة (2010/2008) تطورا ايجابيا، حيث أن البنوك الخاصة حققت نسبة 42,31 % سنة 2008 ثم ارتفعت هذه النسبة الى 44,02% ووصلت سنة 2010 إلى 48,48%.

وعلى الرغم من التطور الايجابي لمعدل الربحية لدى البنوك الخاصة إلا أننا نقول أن البنوك العمومية حققت معدلات ربحية أفضل من تلك التي حققتها البنوك الخاصة باستثناء سنة 2008.

الفرع الثالث: معدل دوران الأصول

سنوضح من خلال الجدول الموالي معدلات دوران الأصول للبنوك الجزائرية العامة والخاصة خلال الفترة (2010/2008).

الجدول رقم (3-8): معدل دوران الأصول للبنوك الجزائرية (2010/2008). الوحدة: %.

البنوك/السنوات	2008	2009	2010
بنوك عمومية	2.5	2.4	2.3
بنوك خاصة	7.7	7.5	7.2

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدولين رقم (3-4) و(3-7).

والشكل التالي يعطينا صورة أوضح لمعطيات الجدول السابق.

الشكل رقم (3-7): معدل دوران الأصول للبنوك الجزائرية (2010/2008).

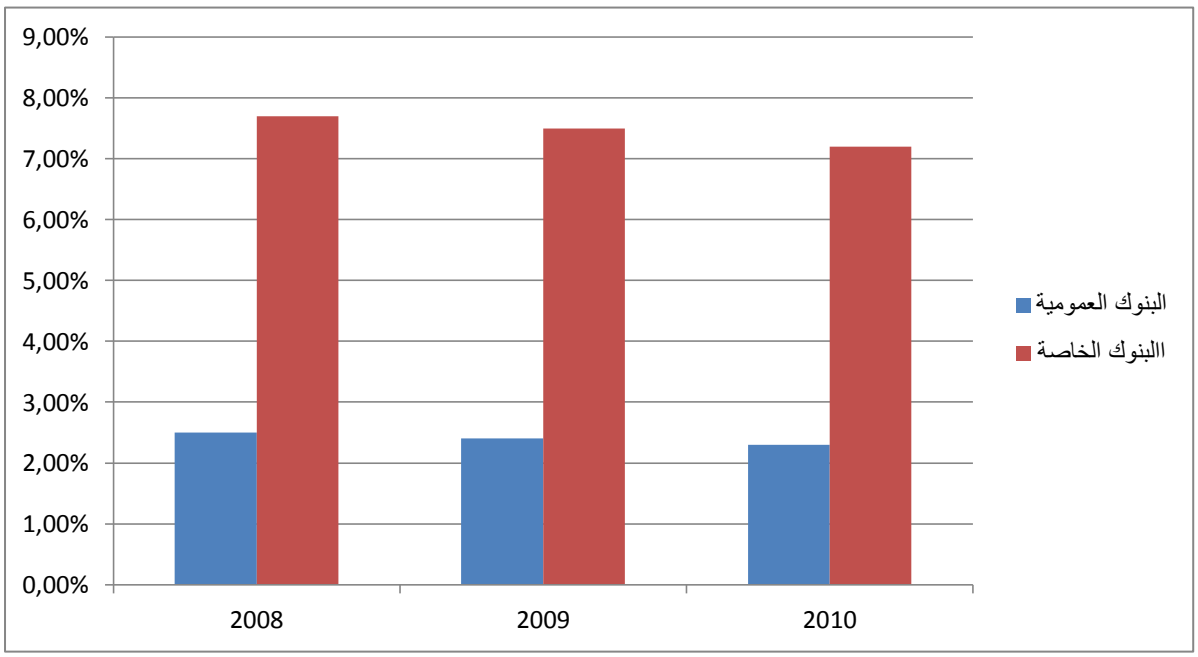

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الشكل أن معدل دوران الأصول في البنوك العمومية قد تم تحقيقه بنسب منخفضة ومتقاربة أخذت شكل تنازلي خلال الفترة (2010/2008)، حيث سجلت أعلى نسبة له سنة 2008 بمقدار 2,5% لتتراجع هذه النسبة إلى 2,4% سنة 2009 ثم إلى 2,3% وذلك سنة 2010.

كذلك فيما يخص البنوك الخاصة فقد أخذ هذا المعدل قيما متقاربة أخذت هي الأخرى شكلا تنازليا، حيث حققت أعلى قيمة له سنة 2008 بمقدار 7,7% ثم انخفضت سنة 2009 إلى 7,5 % وواصلت الانخفاض لتصل سنة 2010 إلى 7,2%.

وعلى العموم فإن النتائج المحققة من قبل البنوك الخاصة فيما يتعلق بمعدل دوران الأصول كانت أفضل وبكثير من تلك التي تم تحقيقها من قبل البنوك العمومية حيث أن قيم هذه الأخيرة تساوي تقريبا 3/1 القيم المحققة لدى البنوك الخاصة.

الفرع الرابع: هامش الوساطة وهامش خارج الوساطة

يعتبر كل من هامش الوساطة وهامش خارج الوساطة عنصرا مهما في تكوين معدل دوران الأصول.

أولا: هامش الوساطة

سنوضـــــح من خلال الجدول الموالي هامش الوساطة للبنوك الجزائرية العـــمومية والخاصة خلال الفترة (2010/2008).

الجدول رقم (3-9): هامش الوساطة للبنوك الجزائرية (2010/2008). الوحدة: %.

البنوك/السنوات	2008	2009	2010
بنوك عمومية	1.83	1.72	1.68
بنوك خاصة	4.52	4.50	4.06

Source: Rapport Annuel De La Banque D' Algérie, 2010, P 82.

وتترجم معطيات الجدول من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-8): هامش الوساطة للبنوك الجزائرية (2010/2008).

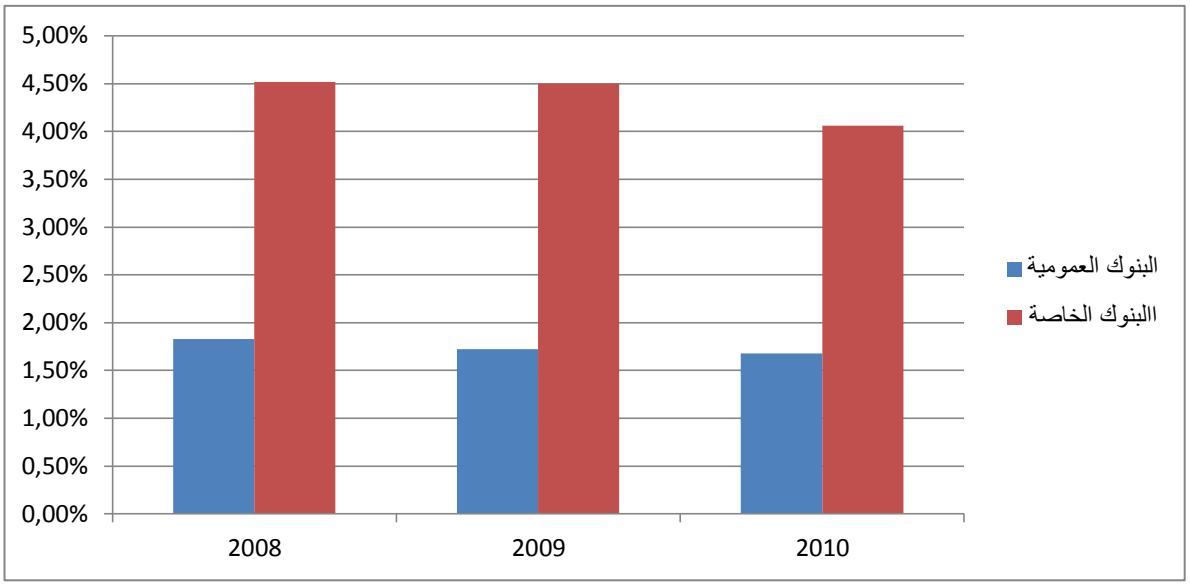

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-9).

نلاحظ من خلال الشكل أن قيم هامش الوساطة لدى البنوك العمومية أخذت شكلا تنازليا خلال فترة الدراسة حيث قدرت أعلى قيمة له بـــ 1,83% سنة 2008 ثم انخفضت إلى 1.72%سنة 2009 وواصلت الانخفاض لتصل سنة 2010 إلى1,68%.

أما في البنوك الخاصة فقد أخذت قيم هذا الهامش هي الأخرى شكلا تنازليا خلال سنوات الدراسة (2010/2008) فقد كانت قيمته سنة 2008 تقدر بـــ4,52% وفي سنة 2009قدرت بـــ 4,5%، أما في سنة 2010 فكانت 4,06%.

وإذا ما قارنا النتائج المحققة لدى البنوك العامة والخاصة فإننا نلاحظ أن هذه الأخيرة حققت هامش وساطة أفضل بكثير من الهامش المحقق لدى البنوك العمومية وذلك خلال كافة سنوات الدراسة (2010/2008).

ثانيا: الهامش خارج الوساطة

سنوضح من خلال الجدول التالي الهامش خارج الوساطة لدى البنوك الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2010.

الجدول رقم (3-10): الهامش خارج الوساطة للبنوك الجزائرية (2010/2008). الوحدة: %.

البنوك/السنوات	2008	2009	2010
بنوك عمومية	0.67	0.68	0.62
بنوك خاصة	3.18	3	3.14

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدولين رقم (3-8) و(3-9).

ونترجم معطيات الجدول من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (3-9): الهامش خارج الوساطة للبنوك الجزائرية (2010/2008).

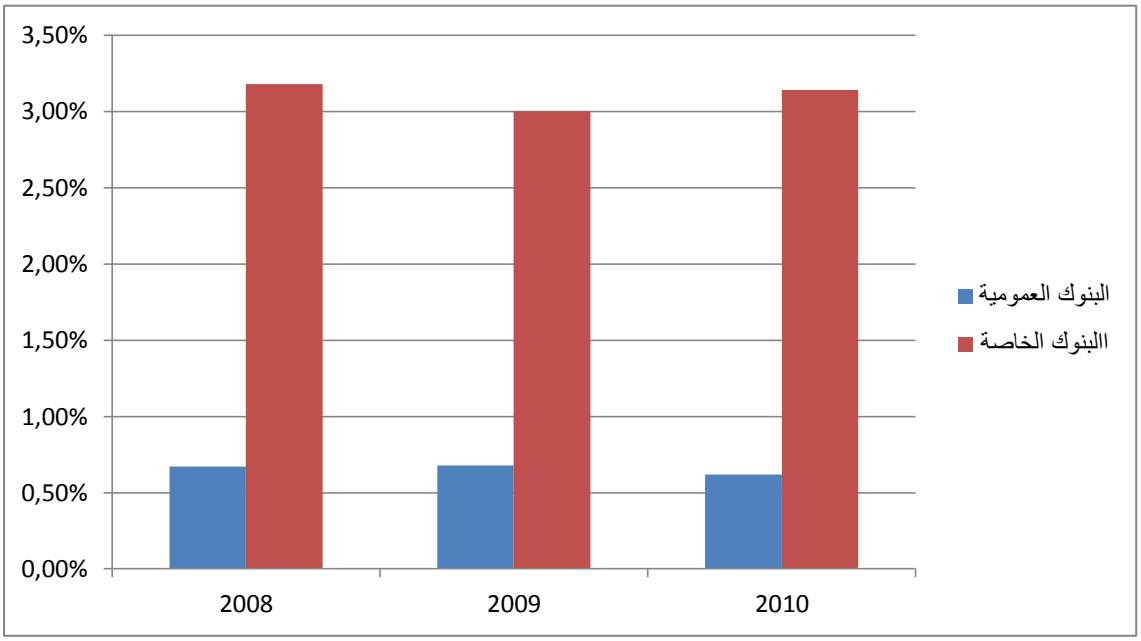

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الشكل أن البنوك العمومية قد حققت قيما جد منخفضة فيما يخص الهامش خارج الوساطة قدرت هذه القيم على التوالي بـــ : 0,67%، - 0,68%، - 0,62%.

أما في البنوك الخاصة فقد قدرت قيم الهامش خارج الوساطة بـــ: 3,18% سنة 2008، و3% سنة 2009 و3,14% سنة 2010.

لقد كانت القيم المحققة للبنوك الخاصة أفضل بكثير من القيم المحققة لدى البنوك العمومية حيث أن الهامش خارج الوساطة للبنوك الخاصة يساوي تقريبا 4 مرات ونصف الهامش خارج الوساطة لدى البنوك العمومية.

المطلب الثالث: تحليل النتائج

سنحاول من خلال هذا المطلب تحليل مختلف النتائج التي تم التوصل إليها في المطلبين السابقين ،لذلك ارتـــأينا تقسيم هذا المطلب إلى فرعين هما:

- تحليل نتائج المردودية الاقتصادية.
- تحليل نتائج المردودية المالية.

الفرع الأول: تحليل نتائج المردودية الاقتصادية

لتسهيل عملية التحليل ارتأينا وضع الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-10): المردودية الاقتصادية وأهم المؤشرات المساهمة في تحقيقها.

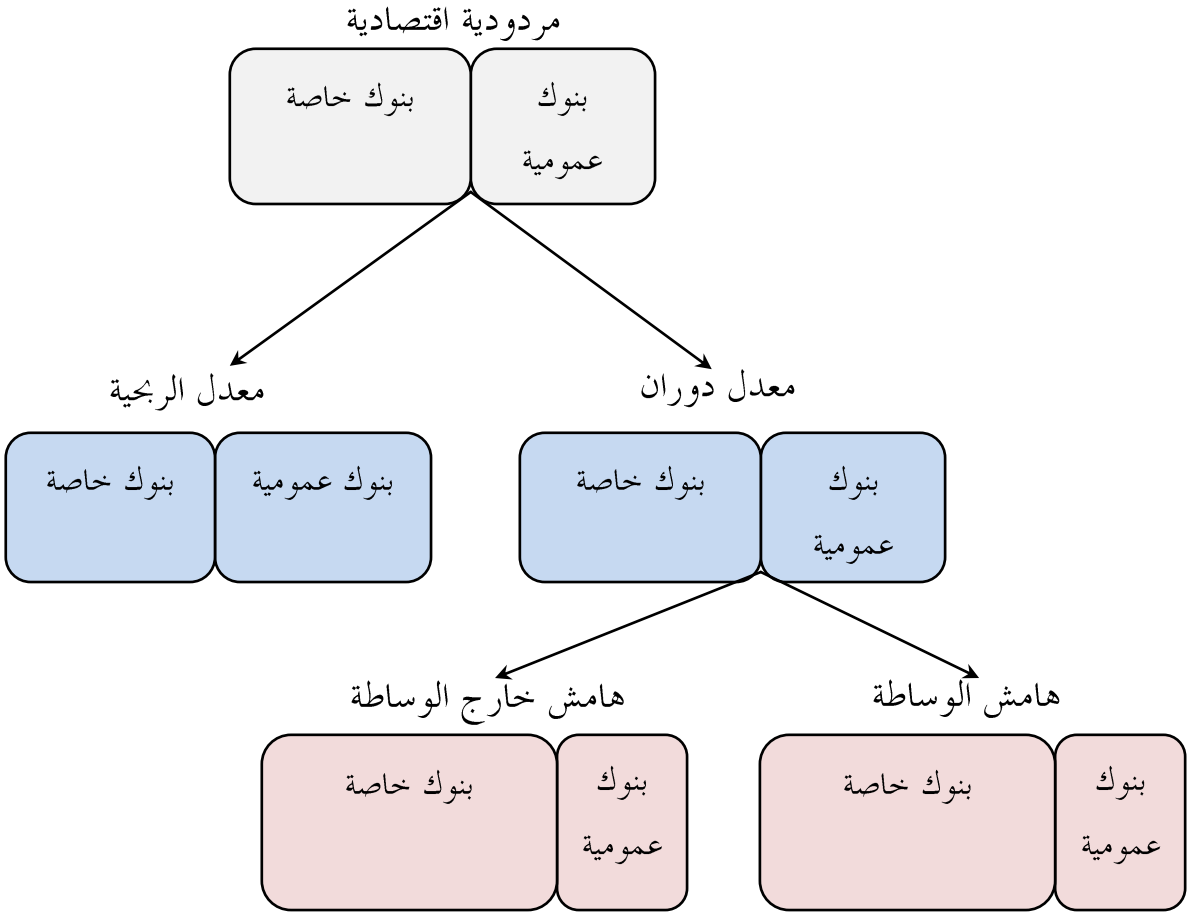

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على كافة الجداول السابقة.

يتضح من خلال الشكل أن البنوك الخاصة قد تفوقت وحققت مردودية اقتصادية أكبر من تلك التي حققتها البنوك العمومية، وإذا ما حللنا النتائج إلى المؤشرين المساهمين ألا وهما معدل دوران الأصول ومعدل الربحية، فإننا نقول وعلى الرغم من أن البنوك العمومية قد حققت معدل ربحية أفضل من ذلك المحقق لدى البنوك الخاصة فإن السبب الأساسي لاختلاف المردودتين هو معدل دوران الأصول، حيث تم تحقيقه بنسب تفوق بكثير النسب المحققة لدى البنوك العمومية وهذا ما يوضحه كل من هامش الوساطة وهامش خارج الوساطة وكل هذا معناه الاستغلال الأمثل للأصول بمعنى إنتاجية أصول البنوك الخاصة.

الفرع الثاني: تحليل نتائج المردودية المالية

لتحليل نتائج المردودية المالية لابد من الإشارة إلى العوامل التي من شأنها أن تحدث الاختلاف في مردودية البنوك الجزائرية، والشكل التالي يسهل علينا عملية التحليل.

الشكل رقم (3-11): المردودية المالية وأهم المؤشرات المساهمة في تحقيقها.

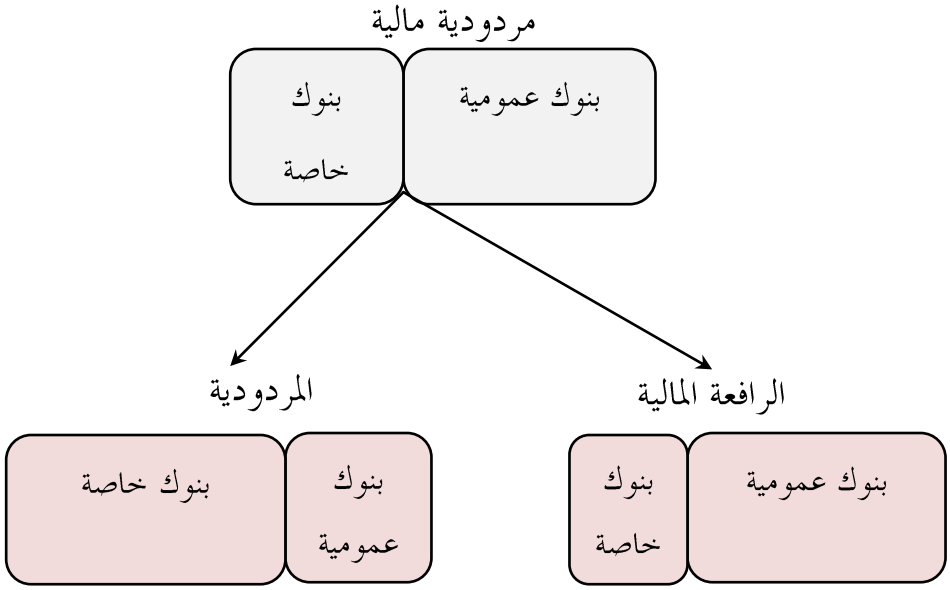

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على كافة الجداول السابقة.

بشكل عام تظهر نتائج المردودية المالية أن البنوك العمومية حققت مردودية مالية مرتفعة مقارنة بمردودية البنوك الخاصة وذلك خلال سنوات الدراسة (2011/2008)، وإذا ما حللت النتائج إلى المؤشرين المساهمين في تحقيق المردودية المالية وهما مضاعف حق الملكية (الرافعة المالية) والمردودية الاقتصادية (العائد على الأصول) فإننا نقول أن معدل المردودية المالية للبنوك العمومية يعود بدرجة كبيرة إلى مضاعف حق الملكية وبدرجة أقل إلى معدل المردودية الاقتصادية، وهذا معناه أن البنوك العمومية لم تعتمد على أصولها لتحقيق الربحية أي أنها لم تنتهج التوظيف الناجع أو الأمثل للأصول، فهي لا تعتمد الإدارة الممتازة أو الكفأة للأصول من أجل توليد أرباح أكبر ولعل سبب حدوث ذلك هو تدخل الدولة في سياسة منح القروض لدى هذه البنوك بهدف تحقيق المردودية الاجتماعية، وفي المقابل نلاحظ ارتفاع مضاعف حق الملكية وهذا يوضح أن البنوك العمومية لا تعتمد بصورة كبيرة على الأموال الخاصة في تمويل أصولها وإنما تعتمد على مصادر مالية خارجية (الودائع) وبالتالي فهي أكثر مخاطرة بأموال الغير في استثماراتها عكس البنوك الخاصة التي كانت أقل مخاطرة وهذا ما يظهره مضاعف حق الملكية حيث أنها اعتمدت على مصادر تمويل خارجية بصورة أقل.

خلاصة:

إن الحديث عن الجهاز البنكي الجزائري في ظل سياسات التحرير المالي والبنكي يؤدي بنا إلى الحكم على مدى الاستغلال الأمثل لمختلف موارد البنك وكذلك مدى كفاءة هذا الأخير في إدارة ومراقبة التكاليف وكل هذا من أجل تحقيق أعلى مردودية ممكنة، وبإسقاط هذه القاعدة على البنوك العمومية والبنوك الخاصة فإننا نلاحظ أن البنوك العمومية لم تحقق مردودية كبيرة أو مثلى في ظل الموارد المتاحة لديها، لكن نستطيع القول أن البنوك الخاصة كانت أفضل حال من حيث استغلال أو توظيف الموارد المتاحة إليها حيث كانت أصولها أكثر جودة، كما أنها كانت أقل مخاطرة من البنوك العمومية.

تعتبر البنوك الخاصة أكثر كفاءة لأن المؤشر المهم في تحقيق مردوديتها المالية هو المردودية الاقتصادية عكس البنوك العمومية التي تعتمد في رفع مردوديتها المالية على الرفع المالي.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

جاءت هذه الدراسة بغية توضيح أهم العوامل المؤثرة في مردودية البنوك وتحقيق هذه الأخيرة لمردودية ملائمة يتطلب منها توظيف أموالها التي حصلت عليها من المصادر المختلفة بأعلى كفاءة ممكنة، كما يتطلب منها تعظيم إيراداتها وتخفيض تكاليفها إلى أقصى حد ممكن،من خلال السعي إلى الحصول على الودائع بأقل تكلفة ممكنة ومن ثم توظيفها في شكل تسهيلات ائتمانية واستثمارات مالية تدر أكبر مردود ضمن درجة سيولة مقبولة ومخاطر متدنية نسبيا.

وبناء على ما تم استعراضه في هذه الدراسة من إطار نظري وتطبيقي فقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تمثل الودائع أهم مصادر أموال البنوك،كما تمثل القروض أهم استخداماتها.
- تعبر المردودية عن كفاءة الإدارة في تحقيق النتائج من الموارد المستخدمة أو المستعملة.
- تقيس المردودية مساهمة كل وحدة نقدية من الأموال في توليد النتائج.
- المردودية المالية تهم المساهمين بصفتهم أصحاب المؤسسة يريدون تعظيم ثروتهم، أما المردودية الاقتصادية فتهم كل من المساهمين والمقرضين معا.
- يمثل هامش الوساطة أهم مكون في الناتج البنكي الصافي حيث أن هذا الأخير أهم الهوامش المساهمة في تكوين النتيجة.
- تعتبر تكاليف التشغيل أهم التكاليف التي تسعى البنوك جاهدة من أجل تدنيتها إلى أقل ما يمكن.
- تتأثر المردودية بزيادة الإيرادات وخفض التكاليف.
- تتحدد المردودية الاقتصادية وفقا لمؤشرين معدل الربحية الذي يعكس مدى كفاءة البنك في تحكمه ومراقبته للتكاليف، ومعدل دوران الأصول الذي يعني الاستخدام الأفضل للأصول.
- تتحدد المردودية المالية وفقا لمؤشرين هما المردودية الاقتصادية ومضاعف حق الملكية الذي يعكس لنا مدى اعتماد البنك على مصادر أموال خارجية.
- المردودية الاقتصادية تقيس الأداء بشكل أفضل من المردودية المالية كون الأولى لا تتأثر بالرفع المالي.
- البنوك العمومية تستحوذ على النصيب الأكبر من السوق البنكي الجزائري فيما يتعلق بتعبئة الموارد،كما تمثل الممول الرئيسي للاقتصاد الوطني، أما البنوك الخاصة ورغم عددها الكبير فإنها لم تستطع تعبئة إلا نسبة ضئيلة من الودائع.
- معامل الرفع المالي لدى البنوك العمومية الجزائرية كبير جدا مقارنة بنظيره لدى البنوك الخاصة.
- تفوقت البنوك العمومية وحققت معدلات ربحية أفضل من تلك التي حققتها البنوك الخاصة.
- معدل دوران الأصول مرتفع جدا لدى البنوك الخاصة بينما هو جد منخفض لدى البنوك العمومية.

- حققت البنوك الخاصة هامش وساطة وخارج وساطة مرتفع مقارنة بذلك الذي حقق لدى البنوك العمومية.
- حققت البنوك الخاصة مردودية اقتصادية أكبر بكثير من تلك التي حققتها البنوك العمومية والسبب الرئيسي في ذلك يعود بدرجة كبيرة إلى معدل دوران الأصول الذي تم تحقيقه بنسب تفوق كثيرا النسب المحققة لدى البنوك العمومية وهو ما يوضحه هامش الوساطة وخارج الوساطة.
- حققت البنوك العمومية مردودية مالية مرتفعة مقارنة بالبنوك الخاصة، حيث يعود السبب في ذلك بدرجة أولى إلى مضاعف حق الملكية وبدرجة أقل إلى المردودية الاقتصادية.
- البنوك العمومية الجزائرية لم تحقق مردودية مثلى في ظل الموارد المتاحة لديها، لكن البنوك الخاصة كانت أفضل حال من حيث استغلال وتوظيف الموارد المتاحة لديها وهذا دلالة على أن أصولها أكثر جودة، كما أنها أقل مخاطرة بأموال المودعين.
- البنوك الخاصة أكثر كفاءة في تحقيق المردودية لأن المؤشر المهم في تحقيق المردودية المالية هو المردودية الاقتصادية عكس البنوك العمومية التي رفعت مردوديتها المالية باعتمادها على الرفع المالي.

الاقتراحات:

- يجب على البنوك الخاصة تنمية قدراتها على المنافسة فيما يتعلق بزيادة حجم التسهيلات الائتمانية وجذب أكبر قدر ممكن من الودائع.
- يستحسن أن تقوم البنوك العمومية الجزائرية بتنمية قدراتها التنافسية من خلال توجهها إلى تنويع استثماراتها والبحث عن الأصول الأكثر جودة للرفع من إيراداتها وتخفيض حجم تكاليفها.
- على البنوك العمومية الجزائرية رفع معدل دوران أصولها والذي يتحقق من خلال رفع هامش الوساطة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

I. الكتب:

أ- باللغة العربية:

1-بن علي بلعزوز، **محاضرات في النظريات الاقتصادية والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

2-حسين جميل البديري، **البنوك مدخل محاسبي وإداري**، مؤسسة وراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.

3-خبابة عبد الله، **الاقتصاد المصرفي"البنوك الإلكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

4-رشاد العصار ورياض الحلبي، **النقود و البنوك**، دار صفاء للطباعة والنشر، عمان، 2000.

5-رضا صاحب أبو حمد آل علي، **إدارة المصارف**، دار الفكر لطباعة والنشر والتوزيع، 2002.

6-زهير الحدرب ولؤي وديان، **محاسبة التكاليف**، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2010.

7-السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة**، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، 2000.

8-شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

9-صادق راشد الشمري، **إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العلمية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

10-صلاح الدين حسن السبسي ، **نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في البنوك والمؤسسات المالية**، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، 1998.

11-طارق طه، **إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات**، الدار الجامعية، القاهرة، 2007.

12-عبد الحق بوعتروس، **الوجيز في البنوك التجارية**، بدون دار نشر، الجزائر، 2002.

13-عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

14-عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2001.

15-محمد السيد سرايا ، **المحاسبة في المنشآت المالية**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2008.

16-محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2006.

17-محمد جمال علي هلالي وعبد الرزاق قاسم شحادة، **محاسبة المؤسسات المالية**، دار الناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

18-محمد سعيد ونور سلطان، **إدارة البنوك**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2005.

19-محمود يونس وعبد النعيم مبارك، **مقدمة في النقود و أعمال البنوك والأسواق المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

20-محي الدين الغريب ، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الهناء للطباعة، القاهرة.
21-مفيد عبد اللاوي، **محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية**، مطبعة مزوار، الجزائر، 2007.
22-هشام جبر، **إدارة المصارف**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008.

ب- باللغة الفرنسية:

1-Hervé Alexandre**, banque et Intermédiation financière,** Economica**,** paris**,** 2012**.**
2-Jean Barreau, **Gestion financière**, 7éme édition, paris, 1998.
3-P.conso et Farouk Hemici**, Gestion financière de l'entreprise**, Dunod, 10éme édition, Paris, 2002.
4-Sylvie de coussergues, **Gestion de la banque du diagnostic à la stratégie**, édition Dunod, Paris, 5éme Edition, 2007.

II. مذكرات

1-باسل جبر حسن أبو زعيتر، **العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين**، رسالة 2-ماجستير، قسم محاسبة وتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008.
2-بعلي حسين مبارك، **إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة**، رسالة ماجستير، فرع إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة متنوري، قسنطينة، 2012/2011.
3-بوسنة كريمة، **البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر:دراسة حالة البنوك الفرنسية**، رسالة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2011.
4-بوطغان حنان، **تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة الشركة الوطنية للبيتروكمياء EMIP**، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، قسم علوم التسيير، كلية علوم التسيير والعلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2007.
4-خلفلاوي إيمان، **التشخيص المالي "حالة البنك الخارجي الجزائري"**، رسالة ماجستير، قسم العلوم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي، 1945 قالمة، 2011/2010.
5-دليلة دادة، **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي: دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري**، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وجباية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013.
6-رولا كاسر لايقة، **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار**، رسالة ماجستير ، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2006.

7-شافية بن عيسى ، **أثار وتحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري**، رسالة ماجستير ، تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011/2010.

8-محمد داود عثمان، **أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنك "دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة Tobin's"**، رسالة دكتوراه، تخصص مصارف، كلية العلوم المالية و المصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2008.

III. الملتقيات والمؤتمرات:

1-بن علي بلعزوز، كتوشا عاشور، **واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – واقع وتحديات-،جامعة الشلف، أيام 14-15 ديسمبر 2004.

2-عبد الحميد بوخاري ، علي بن ساحة ، **مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات** ، الطبعة الثانية ، نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي و تحديات الأداء المالي و تحديات الأداء البيئي ، جامعة ورقلة ، أيام 22-23 نوفمبر 2011.

3-محمد جموعي قريشي، **تقييم أداء المؤسسات المصرفية "دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000"**، جامعة ورقلة.

4-مصطفى عبد اللطيف، سليمان بلعور، **النظام المصرفي بعد الإصلاحات**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الممارسة التسويقية، المركز الجامعي بشار، أيام 21- 20 أفريل 2004.

IV. محاضرات:

1-عبد السلام بن جدو، **المردودية المالية والاقتصادية وتحليل المخاطر**، محاضرات مقدمة في مقياس مالية المؤسسات، قسم علوم التسيير، جامعة قالمة، 2011.

V. القوانين:

1-القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 1990/04/14، الجريدة الرسمية، العدد 16.

الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 2003/08/27، الجريدة الرسمية، العدد 52.

VI. التقارير:

أ- باللغة العربية:

1-زروق جمال الدين وآخرون، **أوضاع القطاع المصرفي في الدول العربية وتحديات الأزمة المالية العالمية**، قسم الدراسات، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2009.

ب- باللغة الفرنسية:

1-Guide des banque et des établissements financiers en Algérie ,édition 2012.
2-Rapport Annuel De La Banque D' Algérie, 2012.
3-Rapport Annuel De La Banque D'Algérie, 2010.
4-Rapport Annuel De La Banque D'Algérie, 2011.
5-Rapport sur la stabilité du système Bancaire algérien , Banque d'Algérie, 2009/2011, juin 2013.

الملخص:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل أو المحددات التي من شأنها التأثير في المردودية البنكية وإحداث التباين فيها، وقد اقتصرنا في هذا البحث على دراسة معدلات المردودية كمؤشرات لقياس الأداء المالي للبنوك دون غيرها من المؤشرات التي تؤدي نفس الغرض، أما بالنسبة لدراسة حالة فقد شملت البنوك الجزائرية مجتمعة مع تقسيمها حسب طبيعة ملكيتها(عمومية وخاصة).

وبعد إنهاء مختلف تطلعات الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

هامش الوساطة أهم مكون في الناتج البنكي الصافي وهذا الإيراد أهم مكون في النتيجة.

تحقق زيادة نسبة المردودية بخفض حجم الأصول أو الأموال الخاصة و زيادة النتيجة.

تتحدد المردودية الاقتصادية وفقا لمعدل دوران الأصول ومعدل الربحية.

تتحدد المردودية وفقا للمردودية الاقتصادية ومعدل الرفع المالي.

البنوك الجزائرية الخاصة أكثر كفاءة من البنوك العمومية في تحقيق المردودية.

الكلمات المفتاحية:

البنوك، المردودية المالية، المردودية الاقتصادية، الرفع المالي، هامش الوساطة.

Le résumer

L’objectif de cetteétude est de dentifier les facteure les plus inportants qui d’éterminent la rentbilité bancaires est les objectif de la variation, ont à pus résumé dont notre recherche l’étude des patix de facteure de rentabilité comme indicateure pour les meusuration des performancent financiére des banke sans autre indicature qui peut éffféctué d’un cas es y conprisles banquees algeries celon sa nateure de la prpriété (publique privé).

Apré avoire terminé les déférantes éspérations de notre étude ont à pus arrivé aux résultant suivantes

- L’écart de la mediation est le comosant le plus important dant notre résultat.
- pour réalisé l’ogmontation on tréduisant la taille des actiff ou l’argent propre,
- la prim de économique rentabilité est limitée par la moyenne de circulation des reçues et la moyenne des gains.
- Les banques algeriénnes privées sont plus cometente que lesbanque publique dans la réalisation de rentabilité .

Les mots clé:

Les banques, rentabilité financiére, , rentabilité économique, levier financiére. Marge d’ intermédiation.